الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع

أهمية التدقيق المالي في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة "مذبغة الثافنة"

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

من إعداد الطلبة:

- عشير زهرالدين عبد القادر
- عبد القادر هواري عماد

تحت إشـــراف:

د. وراد فؤاد

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم و اللقب	مؤسسة الانتماء	الصفة
مخضار سليم	بلحاج بوشعيب	رئيسا
مطهري كمال	بلحاج بوشعيب	ممتحنا

السنة الجامعية : 2023 – 2024

شكر و تقدير

اللهم لك الحمد و لك الشكر حتى ترضى و لك الحمد و لك الشكر عند الرضى و لك الحمد ولك الشكر دائما و أبدا على نعمتك ، أما بعد :

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع حائرا من غلبة التفكير، قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات تتبعثر حروفها، وعبثا يحاول تجميعها في سطور، سطورا كثيرة تمرّ في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليل من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا. فواجب علينا شكرهم ووداعهم و نحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة.

ونخص بجزيل الشكر و العرفان الأستاذ؛ الدكتور **"وراد فؤاد"** الذي زادنا من علمه ومنحنا من وقته الثمين، و لم يتخلّ عنا، حتى نخرج بالبحث في شكله هذا، فله منا فائق الاحترام و التقدير.

إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، إلى جميع أساتذة قسم علوم المالية و المحاسبة بجامعة عين تموشنت؛ لكم منا جزيل الشكر والامتنان على كلّ خدمة كانت لأجلنا.

و نشكر كل من ساهم في إنجاز و إنجاح هذا البحث المتواضع من قريب أو من بعيد، راجين من الله التوفيق و السداد في مشوارنا العلمي و العملي.

الطالبان الباحثان

إهـــــــــــداء

أشكر اهلل سبحانه وتعالى وأحمده ألنه وفقني إتمام هذا البحث،

واصلى وأسلم على خير الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد

عليه أفضل الصلوات و أزكى التسليم.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل د. وراد فؤاد،

على ما قدمه لي من نصح وتوجيه لإعداد هذه الرسالة.

كما لا يفوتني أن أتقدم الى السادة أعضاء اللجنة المحترمة، على قبولهم

مناقشة هذا البحث وصرفهم جزء من وقتهم الثمين أجل قراءتها.

كما أتقدم بجزيل الشكر الى زملائي في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير جامعة بلحاج بوشعيب الذين لم يبخلوا عليا بالنصح والتشجيع.

كما أشكر كل من ساعدني في مؤسسة ثافنة .

وأخيرا أتمنى التوفيق والسداد لكل طالب علم

عشير زهر الدين

إهـــــــــــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة ...إلى نبي الرحمة ونور العالمين...سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

اهدي هذا العمل وثمرة جهدي إلى أغلى ما لدي في الكون، و التي كان لها الفضل في تشجيعي والدعاء لي، والتي هي سبب وجودي وسر نجاحي في هذه الحياة إلى: أمي العزيزة حفظها الله .

أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها ليوم وفي الغد وإلى الأبد...

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.....إلى والدي العزيز.

وإلى إخوتي مصدر قوة و فخر لي حفظهم الله.

اهدي تخرجي ايضا الى رفاقي وزملائي بجامعة التي كانت محطة كبيرة لتغييرات في حياتي وإضافات كثيرة الى وعيي وفكري وثقافتي العلمية والعملية.

وإلى الأستاذ الفاضل الذي ساهم في انجاز ودعم هذا العمل المتواضع.

عبد القادر عماد

الملخص بالعربية:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد طبيعة العلاقة بين التدقيق المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ولتحقيق هذا الهدف تم تقديم إطار نظري لهذه الدراسة يتضمن تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتدقيق المالي من خلال التعرف على مختلف اساليبه وادواته وكدا النسب ومؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي، الى جانب القيام بدراسة تطبيقية تم من خلالها اسقاط مختلف الأساليب والأدوات السابقة عمليا على واقع البيانات المحاسبية لمؤسسة الثافنة.

من اهم النتائج الى توصلت اليها هذه الدراسة بيان أهمية وضرورة استخدام مختلف أساليب وأدوات التدقيق المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف فيها وكدا الكشف عن اهم اختلالات المالية التي تعاني منها وتقديم حلول المناسبة لها.

الكلمات المفتاحية: تدقيق المالي، مؤشرات المالية، النسب المالية، أداء المالي، تقيم المالي، قوائم مالية.

Summary in English :

This study's purpose is to identify the kind of relationship between the financial analysis *and its role in evaluating the financial performance in an economic company, A Theoreticalframework has been provided to reach that purpose, it includes different concepts related to the financial analysis through identifying its different methods and tools also the financial ratios and indicators used to evaluate the financial performance. As well as the practical study by which different methods and tools have been practically dropped on reality of the accounting data of an economic company (tafnal).*

Among the most important results that this study has reached are knowing the importance

*and the necessity of using different methods and tools of th*e financial analysis in diagnosing the financial situation of an economic company and identifying its strengths and weaknesses, Also knowing most of the financial imbalances that the company suffers from and try to provide suitable solutions.

Key words: financial analysis, financial indicators, financial ratios, financial performance, financial evaluation, financial statements.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الإهداء **شكر وتقدير** **الفهرس** **قائمة الجداول** **قائمة الأشكال**	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول : مدخل الى التدقيق	
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية التدقيق	7
المطلب الاول : لمحة تاريخية حول تطور التدقيق	7
المطلب الثاني: مفاهيم حول التدقيق و أنواعه	9
المطلب الثالث: أهمية التدقيق	13
المبحث الثاني: التدقيق المالي	15
المطلب الأول: تعريف التدقيق المالي و أهدافه	15
المطلب الثاني: معايير و فرضيات التدقيق المالي	20
المطلب الثالث: المدقق المالي	31
المبحث الثالث: دور التدقيق المالي في فعالية الأداء المالي في المؤسسة	35
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي في المؤسسة	36
المطلب الثاني: تقييم الأداء في المؤسسة	38
المطلب الثالث: مقاييس وأدوات التدقيقية لتقييم فعالية الأداء	40
خلاصة	45
الفصل الثاني : دراسة حالة مؤسسة ثافنة – العامرية –	
تمهيد	47
المبحث الأول: التعرف على مؤسسة محل الدراسة	48

المطلب الأول: تعريف بمدبغة تافنة و تطور تاريخي للمؤسسة	48
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	49
المطلب الثالث: نشاط مؤسسة مدبغة الثافنة العامرية	51
المبحث الثاني: دراسة الوضعية المؤسسة بواسطة النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي	53
المطلب الأول: دراسة الوضعية المؤسسة بواسطة النسب المالية	53
المطلب الثاني: دراسة الوضعية المؤسسة بواسطة المؤشرات التوازن المالي	59
المطلب الثالث: تحليل الوضعية المؤسسة بواسطة نسب المالية والمؤشرات التوازن المالي	60
المبحث الثالث : دراسة الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة بطاقة الأداء المتوازن	65
المطلب الأول: قياس الأداء وفق كل بعد من أبعاد بطاقة الأداء المتوازن	65
المطلب الثاني: النموذج المقترح لبطاقة الأداء المتوازن	69
المطلب الثالث: تحليل نموذج المقترح لبطاقة الأداء المتوازن	72
خلاصة الفصل	76
الخاتمة العامة	78
قائمة المراجع	83
الملاحق	

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال		
رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أنواع وفروع التدقيق	11
02	أنواع وفروع التدقيق المالي	16
03	معايير التدقيق المتعارف عليها	21
04	تصنيف المعايير الدولية للتدقيق	26
05	المعايير الجزائرية للتدقيق	27
06	العوامل المؤثرة في الأداء المالي	37
07	هيكل بطاقة التوازن المالي	44
08	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	50
09	طبيعة نشاط المؤسسة	52
10	نسبة السيولة	60
11	نسب التمويل	61
12	نسب النشاط	62
13	مؤشرات التوازن المالي	63

قائمة الجداول

	قائمة الجداول	
رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين التدقيق والمحاسبة	10
02	الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	18
03	جانب الأصول	54
04	جانب الخصوم	55
05	نسبة السيولة	56
06	نسبة التمويل	57
07	نسب النشاط	58
08	مؤشرات التوازن المالي	59
09	معدل دوران الاصول	65
10	معدل المردودية المالية	65
11	معدل السيولة العامة	66
12	نمو حجم المبيعات	66
13	درجة الاحتفاظ بالعميل واكتساب عملاء جدد	67
14	التحسين في الإنتاجية	68
15	معدل التوظيف	68
16	معدل التأطير	69
17	نموذج بطاقة الأداء المتوازن	71
18	البعد المالي	72
19	بعد العملاء	73
20	بعد العمليات الداخلية	74
21	بعد التعلم النمو	75

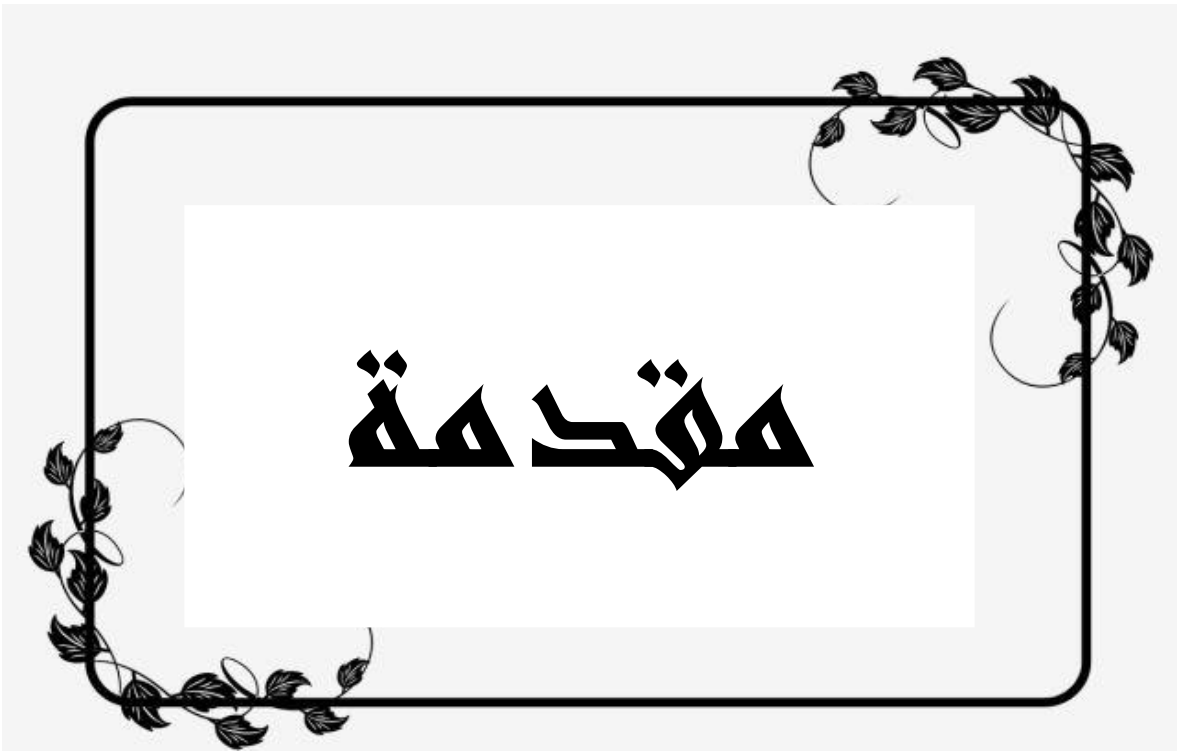
مقدمة

يلعب التدقيق دورا مهما في الحياة الاقتصادية، فهو من المواضيع التي تثير اهتمام أصحاب المصالح والجمعيات المهنية، وتسيل حبر العديد من الباحثين المهنين، فمع التطور الكبير الذي عرفته الحياة الاقتصادية وتزايد التحديات العالمية التي تواجه المؤسسات مع تزايد استعداد المؤسسات العامة والخاصة في الجزائر لدخول اقتصاد السوق ومواجهة التحديات التي يتضمنها هذا النمط من التغييرات، يصبح أمراً ضرورياً على هذه المؤسسات أن تتكيف مع المحيط الجديد اقتصادي المتمثل في اشتداد المنافسة والتطور الرهيب في نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال بإضافة الى تطور في مفاهيم الإدارة الحديثة، التي أدت الى تزايد أهمية القيادة في رقابة على مدى تحقيق أهدافها بكفاءة. لهذا يمكن لتدقيق المالي ان يساعد فهده العملية، لتسمح للجهات المعنية للحكومة وأصحاب المصالح المختلفة من اطمئنان على مصالحهم.

وبما أن المؤسسات الجزائرية عرفت تغيرات كبيرة منذ الاستقلال نتيجة لسياسات المختلفة، هذا الأمر الذي عاق تقدم المؤسسات الاقتصادية. تعتبر تطورات بيئة الأعمال السريعة والمتغيرة لتحسين وتطوير وظيفة التدقيق. يأتي هذا التطور استجابةً لاحتياجات المؤسسات لتحقيق أداء مالي أفضل وتحسين إدارة المخاطر. يلعب التدقيق المالي دورًا حيويًا في توفير معلومات دقيقة وموثوقة التي تسهم في اتخاذ القرارات التي تساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي للمنظمات بشكل عام. فالتحليل المالي لم يعد يقتصر على النسب المالية والمؤشرات الأداء فقط فهي تبقى غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة.

أولا– إشكالية البحث:

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التي يعالجها هذا البحث في الآتي:

- **كيف يمكن لتدقيق المالي في المساعدة لتسحين وضعية المالية للمؤسسة وفق التحديات التي تواجهها المؤسسة ؟**

ثانيا– الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- هل يعتبر التدقيق المالي وحدة أداة كافية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية؟
- ما هي أدوات التحليل المالي؟ وما هي المؤشرات التي تحدد الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

ثالثا– الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة المطروحة وتحقيق أهداف البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تسمح أساليب وأدوات التدقيق المالي من تحسين وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.
- عملية التحليل المالي بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وبطاقة الأداء المتوازن تظهر الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة.

رابعا- أهداف البحث:

تلخص اهداف هذا البحث في النقاط الاتية:

- إبراز أهمية التدقيق المالي في تحديد وضعية المالية للمؤسسة.
- عرض الأساليب وخطوات التحليل المالي.

خامسا- أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في أن التدقيق المالي من أهم الوسائل التي تم بموجبها تحلل نتائج المؤسسة الاقتصادية عن طرق تحليل القوائم المالية بواسطة (النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي) باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تشخص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية بحيث يظهر فيها تحليل تلك المعلومات نقاط القوة والضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، وهذا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات التحليلية من قبل المحلل باستعمال المعلومات المتاحة.

سادسا- أسباب اختيار موضوع البحث:

هناك عدة أسباب لاختيارنا لموضوع بحثنا هذا نذكر أهمها كما يأتي:

- رغبتنا الشخصية في التعرف على أساليب وأدوات التدقيق المالي ومدى تأثيرها على الأداء وتوازن المالي للمؤسسة.
- التعرف على كيفية تشخيص المؤسسة وتقيم أدائها المالي من خلال مجموعة من النسب ومؤشرات التي يستعملها المحللون الماليون.

سابعا- منهج وأدوات الدراسة:

من اجل دراسة إشكالية هذا البحث واحاطة بموضوعه والالمام بتفاصيله وابعاده وبغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات على المناهج التالية:

1- المنهج الوصفي:

لقد استخدمنا هذا المنهج في الجانب النظري لهذا البحث وذلك بجمع المعلومات والبيانات للتعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البحث من خلال دراسة تحليلية المالية بغرض أبرز اهم جوانبه المالية ذات العلاقة بتقييم

الأداء المالي للمؤسسة وهذا من خلال الاطلاع على المراجع بلغتين العربية والأجنبية ورسائل ومجلات العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث.

2- المنهج التحليلي:

من خلال الدراسة التطبيقية ثم اسقاط وتطبيق مختلف أساليب وأدوات التحليل المالي من اجل دراسة حالة مؤسسة ثافنة باعتبارها الأنسب لتطبيق موضوع البحث، ولذا الغرض ثم جمع المعلومات المحاسبية والمالية الازمة معتمدين بشكل أساسي التقارير الملية السنوية الثي تصدرها المؤسسة بعد عقد الاجتماع السنوي للدورة العادية.

ثامنا- حدود الدراسة:

كان فقط على مستوى الثافنة بولاية عين تموشنت دائرة العامرية في الفترة الزمنية قدرت ب (اسبوع).

تاسعا- صعوبات البحث:

لأي دراسة هناك صعوبات والتي تختلف من بحث لأخر، ومن اهم الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هذا ما يأتي:

- صعوبة قراءة وفهم محتوى القوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة.
- شح الإفصاح عن البيانات والمعلومات وصعوبة الحصول على بعض المعلومات التفصيلية وضرورية لحساب بعض المؤشرات والنسب المالية لتقيم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة

عاشرا- هيكل الدراسة:

لمعالجة الموضوع والإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبقي كما يلي:

- **الفصل الأول:** المعنون ب: "ماهية التدقيق" تضمن مبحثا عن ماهية التدقيق والمبحث الثاني تحدثنا عن ماهية التدقيق المالي أما المبحث الثالث فتبلور حول دور التدقيق المالي في فعالية الأداء المالي في المؤسسة.
- **الفصل الثاني:** المعنون ب "دراسة حالة مؤسسة الثافنة العامرية " تضمن مبحثا عن تعريف بالمؤسسة قيد الدراسة والمبحث الثاني تناول دراسة النسب ومؤشرات التوازن المالي أما المبحث الثالث فتناول بطاقة الأداء المتوازن.

وهو فصل تطبيقي الذي من خلاله حاولت أن ألقي الضوء على أهم النقاط التي تناولتها في الجانب النظري، التي حاولت فيها تطبيق مختلف طرق وتحليل من خلال تحليل وضعيتها المالية خلال سنوات 2018-2019-2020.

حادي عشر- دراسات السابقة:

1. دراسة زياني عبد الحق (2022) بعنوان "دور التدقيق المالي في تحسين جودة التقارير المالية": حيث هدفت هذه الدراسة الى التحقق من تأثير التدقيق المالي على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الجزائرية.

2. دراسة يعقوبي الطيب (2022) بعنوان "دور التدقيق المالي في مكافحة الاحتيال المالي": حيث هدفت هذه الدراسة الى تقييم دور التدقيق المالي في مكافحة الاحتيال المالي في شركات قطاع البنوك الجزائرية.

3. دراسة خالدي بشرى (2018) بعنوان "أثر التدقيق المالي على أداء الشركات": حيث هدفت هذه الدراسة الى التحقق من أثر التدقيق المالي على أداء الشركات المدرجة في بورصة نيويورك للأوراق المالية.

الفصل الأول:
مدخل الى التدقيق

تمهيد:

اختلفت الآراء حول وسائل تنفيذ التدقيق وتوسُّع نطاق المؤسسات وكبر حجمها أدى إلى نمو حاجاتها في جميع المجالات. مما اضطرَّت المؤسسات إلى تحديد أولوياتها وتحديد كيفية تلبية تلك الحاجات بناءً على الموارد المتاحة، كما أدى هذا النمو إلى تطوُّر الممارسات المهنية للتدقيق، رغم عدم حدوث تغيير في المفاهيم الأساسية، في ضل ضهور أنواع جديدة ومتعددة له.

وانطلاقا من ممن سبقا سنحاول في هذا الفصل التطرق للإطار النظري لمهنة التدقيق من خلال تطرقنا الى ماهية التدقيق المالي والى معايير وفرضيات المعتمدة في عملية التدقيق كما سنشير الى دور التدقيق في فعالية الأداء حيث سنتطرق الى الأداء المالي في المؤسسة والمقاييس والأدوات المعتمدة لتقيم فعالية الاداء.

المبحث الأول: ماهية التدقيق

ظهور التدقيق وتطوره في الوقت الحالي أصبح ضرورة لمواكبة توسع المؤسسات وتعقيد وظائفها، مما أدى إلى زيادة صعوبة مراقبة الملاك لتسير المؤسسة. سنقوم من خلال المبحث بتقديم ماهية التدقيق ثم التطرق في المطلب الأول الى تطور التاريخي اما في المطلب الثاني مفاهيم التدقيق وانواعه وبالنسبة للمطلب الثالث سنذكر أهمية التدقيق.

المطلب الاول: لمحة تاريخية حول تطور التدقيق

منذ العصور القديمة، ظهرت حاجة ملحة لرقابة أعمال الآخرين، سواء لاكتشاف الأخطاء والحفاظ على الأصول، أو لقياس قيم السلع والخدمات المتبادلة. هذه الرقابة كانت تتم بشكل غير منظم حتى تطورت المحاسبة بعد اختراع الأرقام واعتماد النقود كوحدة قياسية. ومن خلال هذا العرض يمكن تقسيم التطور التاريخي للتدقيق إلى خمسة مراحل:

1. **المرحلة الأولى {ما قبل 1500م }:** يعود التدقيق إلى حكومات قدماء المصريين و اليونانيين الذين استخدموا المدققين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة و كان المدقق وقتها يستند إلى القيود المثبت بالدفاتر و السجالات للوقوف على مدى سالمتها من كل التلاعبات والأخطاء.[1]حتى أن المصطلح AUDITمشتق من الكلمة اللاتينية AUDIREالتي معناها يستمع، في هذه المرحلة كان الآمرون بالتدقيق أغلبهم من الطبقة الحاكمة كالملوك والأباطرة والإقطاعيين، أما المدقق فكان إما حاجب الملك أو الكاتب وذلك من أجل معاقبة السراق على اختلاس الأموال لحمايتها. وبسقوط الإمبراطورية الرومانية تطور التدقيق بتطور النشاط التجاري في إيطاليا، وتم حينها استخدم المدققين لغرض محاسبة قباطنة السفن العائدة بالثروات من افريقيا آسيا والقارة الأوربية، وذلك لمنع اختلاس هذه الثروات. [2]
2. **المرحلة الثانية { من سنة 1500م و 1850م }** : لم يكن هناك أي اختلاف في أغراض التدقيق عن الفترة ما قبل سنة1500م غير أن مهنة التدقيق قد أتسع استخدامها لتشمل النشاط الصناعي الذي ظهر بظهور الثورة الصناعية، و ظلت أغراض التدقيق تتجه نحو اكتشاف الاختلاس و التلاعب وازدادت أهمية ذلك بسبب انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة و كانت القاعدة الأساسية هو الفحص المفصل للأحداث المالية، إلا أن هناك تغيرات

[1] خالد أمني، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد، عمان 0191، ص5.

[2] عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2010 ص 10.

جوهرية في اتجاهات التدقيق قد تحققت في هذه الفترة، فأول مرة يتم الاعتراف بضرورة وجود نظام محاسبي منظم لغرض الدقة في التقارير المالية و منع التلاعب والاختلاس ، و ثاني تغيير هام كان القبول العام بالحاجة إلى استعراض مستقل للحسابات سواء للمؤسسات الكبيرة أو الصغيرة، و كان الآمر بالتدقيق في هذه الفترة من الحكومة أو المحاكم التجارية و المساهمين و ذلك لهدف منع الغش، و معاقبة فاعليه، و حماية الأصول .

3. **المرحلة الثالثة {من سنة 1850م الى 1960م}:** كانت هناك تغيرات اقتصادية هامة حيث ظهرت في بريطانيا مؤسسات كبيرة الحجم التي نتجت عن الثورة الصناعية وبرزت المؤسسات في صورة شركات أموال، وانتقلت الإدارة من الأفراد المهنيين وأصبح أصحاب أرس المال غائبون عن الإدارة و بالتالي انصب الاهتمام على سلامة المحافظة على رأس مال المستثمر وتنميته، و بالتالي ظهرت التدقيق كرقابة خارجية محايدة، حيث يمكن تجزئة هذه المرحلة إلى فترتين:

1.3 **الفترة ما بين سنة 1905 م حتى 1933م:** تطورت مهنة التدقيق في أمريكا على أساس الأغراض التي تكونت في إنجلترا لتصبح أغراض التدقيق هو: الحكم على المركز المالي الفعلي و على نتيجة المشروع و اكتشاف التلاعب و الأخطاء.[3]

2.3 **الفترة ما بين سنة 1933م حتى 1960م :** لم تتغير أغراض التدقيق إلا تغيرا طفيفا بحيث أن أهمية التدقيق انصبت على تكوين الرأي حول النتيجة و المركز المالي للمؤسسة و قلت أهمية الأغراض الفرعية ،إلا أنه توجب على المدقق أن يجري الاختبارات اللازمة لغرض أن يطمئن بنفسه بأنه ليس هناك تلاعب أو خطأ، فكان الغرض الأساسي للتدقيق هو إبداء الرأي في سلامة و صحة التقارير المالية، و لكي يكون المدقق في مركز يمكنه من تكوين رأيه المهني في التقارير المالية يجب أن يقوم بعمل كاف ليتأكد من أنه ليس هناك أي أخطاء ارتكابيه تؤدي إلى عدم سلامة التقارير المالية. في هذه الفترة غلب على الآمرين بالتدقيق البنوك التي تسعى إلى صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية له.[4]

4. **المرحلة الرابعة { من سنة 1960م الى 2002م }** : شهدت هذه المرحلة تطورا ملحوظا للتدقيق بصفة عامة حيث لم تعد تقتصر على المجال المحاسبي و المالي فقط بل تعدت ذلك حتى أصبح تعالج المشاكل و القضايا المعاصرة، فمن التدقيق الجبائي إلى تدقيق التسويق و الإدارة فالتدقيق القضائي و بعدها ظهرت المسؤولية الاجتماعية و البيئية ليتشكل ما يسمى بالتدقيق البيئي والاجتماعي، لكن يبقى هناك تداخ ل كبير بين هذه المجالات

[3] صالح ربيعة، المراجعة الداخلية بني النظرية والتطبيق، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، منشور، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر،2004 ص15.

[4] صالح ربيعة، المرجع سبق ذكره، ص17.

الأمر الذي أدى بالبحث عن عوامل هذا التداخل ليكون هذا و كله موضوع الدراسات الأكاديمية الحالية و هو محاولة للانتقال من الإطار النظري إلى الإطار التطبيقي لتشكيل إطارا متكامل لكل تدقيق على حدى، طبقا للمعايير الدولية المتفق عليها مع عدم تناسي خصوصيات كل بلد.

5. **المرحلة الخامسة { من سنة 2002 الى يومنا هدا }** : بعد حادثة شركة أنرون الأمريكية و ظهر قانون Sarbanes-oxley الأمريكي ظهرت مفاهيم حديثة متصلة بخدمات التدقيق مثل التأكيد وحكومة الشركات، بالإضافة إلى ظهور لجنة التدقيق على مستوى الشركات لتدقيق أعمال المدققين الخارجيين والداخليين هذه اللجنة تضم أعضاء مستقلين يقومون بالأشراف على عملية تقييم التدقيق[5].

المطلب الثاني: مفاهيم حول التدقيق وأنواع

تعددت تعاريف التدقيق المحاسبي وهذا حسب وجهات النظر المختلفة يمكن حصرها في: يمكن تعريف التدقيق على انه عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل تلك النتائج الى الأطراف المعنية. التدقيق هو فحص للدفاتر و السجالات و المستندات لتمكن المدقق من التحقق بأن الميزانية العمومية تمثل بصورة عادلة و صحيحة للمركز المالي للمؤسسة.[6] كما يمكن تعريفه أيضا بانه عملية تجميع وتقييم أدلة الإثبات حول المعلومات من اجل تحديد درجة ارتباط وامتثال المعلومات للمعايير والأسس المتبعة، والإبلاغ عن نتيجة العملية من خلال راي مهني ومحايد، ويجب أن يقوم بالتدقيق شخص كفئ ومؤهل ومحايد.

1. مميزات التدقيق:

من بين مميزات التدقيق نجد:

- الفحص: التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها.
- التحقق: إمكانية الحكم على صالحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة.

[5] أمني السيد أمحد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد، الدار الجامعية، مصر، 2007 ص 164.

[6] المطارنة غسان فالح مدخل لتدقيق الحسابات المعاصر، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2014.

- ابلاغ: بلورة نتائج الفحص والتحقق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية .والمدقق الذي يتولى عملية التدقيق هو محاسب ذو خبرة ومرخص ويجب تمتعه بمتطلبات أساسية لضمان نجاحه كمدقق.[7]

2.الفرق بين التدقيق والمحاسبة:

هناك خلط بين مفهوم المحاسبة والتدقيق فيرى بعض المؤلفين بأن التدقيق هو فرع من المحاسبة لكن في الحقيقة هما موضوعان مختلفان إلا أن هنالك علاقة قوية بينهما، ويمكن تبيان ما سبق من خلال الجدول الموالي.

الجدول (1) الفرق بين التدقيق والمحاسبة

	المحاسبة	التدقيق
1	علم تجميع وتبويب وتلخيص و إيصال المعلومات من خلال القوائم المالية.	علم تحليل وفحص انتقادي للسجالات والقوائم المالية .
2	تقوم بقياس الأحداث المالية في المنشأة من خلال إعداد قائمة الدخل وتوصيل لأوضاع المالية ال لطراف المعنية.	يقوم بفحص القياس المحاسبي والمعلومات المالية التي تم الافصاح عنها حول نتيجة أعمال المنشأة.
3	المحاسب موظف يتبع لإدارة المنشأة ويتقاضى أجره من الإدارة.	المدقق شخص محايد ومستقل من خارج المنشأة يقوم بعمله مقابل أجر يحدد في العقد بينه وبين المنشأة.
4	المحاسب ربما لا يكون لديه معلومات حول التدقيق وإجراءاته.	بينما المدقق يجب أن يكون لديه معرفة بالمبادئ المحاسبية و طرقها.
5	المحاسب غير ملزم بتقديم تقرير حول القوائم المالية التي تم اعدادها.	المدقق مطالب بتقديم تقرير يتضمن رأيه حول مصداقية القوائم المالية وتمثيلها للوضع المالي الحقيقي للمنشأة.

المصدر: غسان فالح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية، 2009ص16.

[7] محمود رأفت سالمة، كلبونة احمد يوسف، زريقات عمر محمد، علم تدقيق الحسابات النظري، دار المسيرة، عمان، 2011 ص2.

من خلال الجدول نستنتج ان المحاسبة هي العملية اليومية لتسجيل المعاملات وإدارة البيانات واحتفاظ بسجلات اما التدقيق فهو عملية دورية تركز على ضمان دقة وقانونية البيانات المالية.

3. أنواع وفروع التدقيق :هناك عدة تصنيفات للتدقيق وكل تصنيف تنطوي تحته أنواع مختلفة من التدقيق ويمكن حصرها في الشكل التالي:

الشكل (01) أنواع وفروع التدقيق

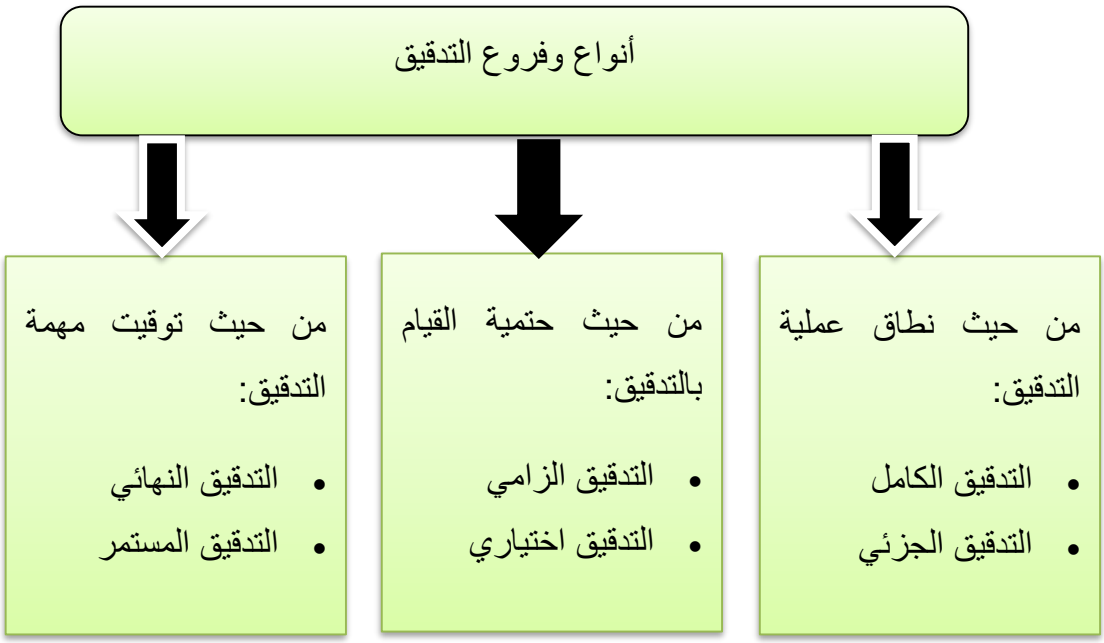

المصدر: من اعداد الطالبين.

يوضح الشكل التالي أنواع التدقيق أولا من حيث النطاق عملية التدقيق ينقسم الى التدقيق الكامل و هو عملية تدقيق الحسابات التي تخول المدقق حق تدقيق أي بيانات أو عمليات دون استثناء ودون قيود أو شروط محددة له، وفي هذا النوع من تدقيق الحسابات يستخدم المدقق رأيه الشخصي في تحديد نطاق وحدود إطار ودرجة التفاصيل اللازمة لبرنامج تدقيقه، وذلك في ضوء ما يتضح له من قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية محل تدقيق الحسابات[8]. كما ينقسم أيضا الى التدقيق الجزئي و هو تدقيق جزء محدد من عمليات المؤسسة وذلك بتكليف خطي من قبل إدارة المؤسسة، كأن تتفق الإدارة مع المدقق علي تدقيق

[8] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 12 الأولى صفحة 5.

مستندات عملية معينة أو فحص جزء محدود من الفترة المالية أو فحص عمليات قسم من أقسام المؤسسة ويهدف هذا النوع إلى الحصول على التقرير المتضمن للخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها الفحص وال يهدف إلى الحصول على رأي فني محايد على مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمراكز المالية ونتيجة الأعمال كما هو في التدقيق الكامل، ويجب على المدقق في التدقيق الجزئي الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوب قيامه بها ليحمي نفسه وال ينسب إليه تقصيره في الأداء[9].

اما من حيث حتمية القيام بالتدقيق فينقسم الى التدقيق الزامي وهو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به، حيث نص المشرع من خلال نصوصه على الزامية تعيين مدقق يقوم بالوظائف المنوطة له من خلال القانون المعمول به، وهذا بغية الوصول الى الأهداف المرجوة من التدقيق.[10] كما ينقسم أيضا الى التدقيق الاختياري وهو التدقيق الذي يتم دون ألازم قانوني وبطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة [11].

ومن حيث توقيت مهمة التدقيق فينقسم الى التدقيق النهائي و يقصد به التدقيق في نهاية السنة المالية للمؤسسة، بعد ان تكون السجالات و القيود المحاسبية و قيود التسوية قد أغلقت، و تم إعداد القوائم المالية للمؤسسة .و يمتاز هذا النوع من التدقيق بعدم حدوث أي تعديل في البيانات المثبتة في الدفاتر، أو تغيير في الأرصدة ، حيث تبدأ عملية التدقيق بعد ترصيد الحسابات و اقفال السج الت المحاسبية ، و يطلق على هذا النوع من التدقيق تدقيق الميزانية العمومية وكدلك ينقسم الى التدقيق المستمر و يعني القيام بعملية التدقيق والفحص بصفة مستمرة، وذلك من خلال قيام المدقق بزيارات دورية للمؤسسة خلال السنة المالية لتدقيق وفحص البيانات المرحلة إلى الدفاتر والسجالات المحاسبية، وهذا ال يعني عدم قيام المدقق بعملية تدقيق نهائية في نهاية السنة المالية يقوم فيها بعد ترصيد واغلاق القيود والتسويات.[12]

[9] نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2005 ص 14 و51.

[10] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره ص 21.

[11] محمد سمير الصبان، محمد الفيومي محمد، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية سنة 1999 ص 21.

[12] محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص23و24.

المطلب الثالث: أهمية التدقيق

هناك فئات عديدة تعتمد على تقرير المدقق لاستخدامها في اتخاد القرارات معينة ونجد من الفئات ما يلي

1.اهمية التدقيق للعميل:

- مصدر اساسي للمعلومات المعتمدة من خلال ملخصات المالية والقوائم المالية.
- اساس للحصول على قروض من البنوك والمؤسسات للإقراض والموردين.
- اساس أعداد القرارات الضريبية وتحديد مقدار الضريبة.
- اساس لتحديد سالمة المركز المالي.

2.اهمية التدقيق للإدارة: تعتمد الإدارة على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة تنفيذها واتخاد القرارات الملائمة وتقييم ذلك وتحديد الانحرافات واسبابها ووضع حلول المناسبة لتحقيق الاهداف المشروعة .وتعتبر الإدارة التقرير المدقق بمثابة شهادة معتمدة بكفاءة وفعالية ادائها واشرافها على مهام الموكلة لها، ودليل لمستخدمي القوائم المالية بان الادارة مارست مسؤوليتها بطريقة سليمة ودقيقة. بأعداد القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.[13]

3.اهمية التدقيق بالنسبة للمالك والمستخدمين: تلجا هده الطائفة الى القوائم المالية المعتمدة ويسترشدون بيانتها لمعرفة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية ومدة متانة مركزها المالي ألتخاد قرارات توجيه مدخراتهم واستمارتهم المتوجهة لتحقيق عائد أكبر ممكن ولضمان حماية المدخرات المستثمرين.

4.اهمية التدقيق الدائنين والموردين: يعتمدون على تقرير المدقق بسالمة وصحة القوائم المالية ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام قبل الشوع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه وتفاوت نسب الخصومات التي تمنحها وفقا لقوة المركز المالي.

5.اهمية التدقيق للبنوك ومؤسسات الاقراض الأخرى: تلعب دورا هاما في تمويل القصير اجل لمشروعات لمقابلة احتياجها وتوسعاتها لهدا فأنها تعتمد القوائم المالية تقرير المدقق لدراسة وتحليل القوائم المالية قبل الشروع في نهج الائتمان المصرفي وتعتمد كأساس للتوسع فيه او احجام عنه عن طريق تقييم درجة الخطر في منح ائتمان المصرفي.

[13] سامي محمد الوقاد من كتاب تدقيق الحسابات1ص25.

6.اهمية التدقيق للمؤسسات الحكومية: تعتمد القوائم المالية وتقرير المدقق للتخطيط والمتابعة واشراف والرقابة على الوحدات الاقتصادية، و تأكيد الالتزام ها بالقاوونين و اللوائح و التعليمات و عدم الالتزام بالخطط الموضوعة و تحديد الانحرافات و معالجتها[14].

7.اهمية التدقيق لرجال الاقتصاد :ازداد الاهتمام بالقوائم المالية المعتمدة من طرف مدققي الحسابات وما تحويه البيانات المحاسبية في تحليلها لتقديم الدخل القومي برسم البرامج والخطط الاقتصادية وتعتمد على الدقة البيانات المحاسبية المعتمدين في المصادق عن هده التقارير.

8.اهمية التدقيق لنقابات العمال :تعتمد البينات المحاسبية في القوائم المالية المعتمدة في مفاوضتهم مع الإدارة لرسم السياسات العامة الجور وتحقيق مزايا العمال.

9.اهمية التدقيق في تخصيص الموارد :يساعد التدقيق في تخصيص الموارد المتاحة بأفضل كفاية ممكنة للإنتاج السلع و الخدمات التي يزيد الطلب عليها، فالموارد النادرة تجدبها الوحدات الاقتصادية القادرة على استخدامها بأفضل كفاية ممكنة و التي تظهرها البيانات المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية المعتمدة , اذ ان البيانات والتقارير المحاسبية غير دقيقة والتي لم تخضع للتدقيق خفي في طياتها اسرافا وكفاية و تحول دون تخصيص مواردنا النادرة بطريقة رشيدة.[15]

[14] سامي محمد الوقاد من كتاب تدقيق الحسابات1ص26.

[15] سامي محمد الوقاد من كتاب تدقيق الحسابات1ص27.

المبحث الثاني: التدقيق المالي

مع تطور مهنة التدقيق، أصبح ضروريًا وجود طرف محايد يعمل كوسيط بين المسير والمالك، لتقديم رأي فني محايد وتصحيح الأخطاء والتلاعبات والغش، وذلك من خلال تقديم تقارير صادقة لمختلف مستخدمي القوائم المالية. ومن هنا ازدادت أهمية مهنة التدقيق في وقتنا الحالي، مع تعقيداتها نتيجة توسع النشاط الاقتصادي وزيادة حجم المؤسسات. لذا أصدرت الهيئات الحكومية والأكاديمية مفاهيم وهداف ومعايير جديدة لدراسة المهنة بشكل مفصل، وسنحاول في هذا الفصل التطرق للإطار النظري لمعيار واهداف مهنة التدقيق والمدقق.

المطلب الأول: تعريف التدقيق المالي وأهدافه

تعددت تعاريف التدقيق المحاسبي وهذا حسب وجهات النظر المختلفة أهمها مما جاء من تعريف حسب منظمة الخبراء والمحاسبين في فرنسا 1985(OECAF): يتم التدقيق والمراجعة بشكل منهجي من قبل فريق مختص يستخدم مجموعة متنوعة من التقنيات والأساليب مثل التقييمات والمعاينات لضمان التزام بالمعايير الأخلاقية وكفاءة الأنظمة والإجراءات التنظيمية. تُعتمد هذه العمليات على تحليل دقيق للبيانات والمعلومات بهدف تقديم تقييم شامل لسلامة وفعالية الأنظمة والإجراءات المعتمدة.[16]

وكذلك حسب ما جاءت من المنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات بفرنسا 1987 (NOAKF): التدقيق هو فحص مهني مؤهل و مستقل لأبداء الراي حول انتظام و مصداقية القوائم المالية.[17]

وقد عرف Bray هذا العلم بأنه عملية فحص أو بحث عن أدلة إثبات وتقييمها بصورة موضوعية بهدف ابداء الرأي عن مدى موثوقية البيانات المالية وغير المالية من قبل شخص مؤهل ومستقل عن معدي البيانات وعن الشخاص الذين يستفيدون من هذه المعلومات بشكل مباشر، ثم اصدار تقرير عن هذه البيانات لزيادة موثوقيتها وزيادة فائدتها ومدى الاعتماد عليها. كما أصدرت جمعية المحاسبة الأمريكية عام1972 مفهوما اخرا للتدقيق لا يزال هو المفهوم السائد حتى الآن، حيث عرفته بأنه عملية منتظمة للحصول على أدلة إثبات متعلقة بنتائج الأحداث والأنشطة الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لتحديد مدى التطابق بين هذه النتائج والمعايير المحددة وإيصال النتائج الى المستخدمين المعنيين.[18]

---

[16] أمحد حلمي مجعة، مدخل أُف تدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر ك التوزيع، عمان، الأردن، طبعة 2 ,2005,ص 8-6-5.

[17] هادي تيمي، مدخل من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة 3دار النشر الأردن 2006, ص17.

[18] رزق أبو الزيد الشحنة، تدقيق الحسابات "مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية"، دار وائل للنشر، الأردن 2015 ص, 24.

1. أنواع التدقيق المالي: هناك عدة تصنيفات للتدقيق المالي وكل تصنيف تنطوي تحته أنواع مختلفة من التدقيق ويمكن حصرها في الشكل التالي:

الشكل (2) أنواع وفروع التدقيق المالي

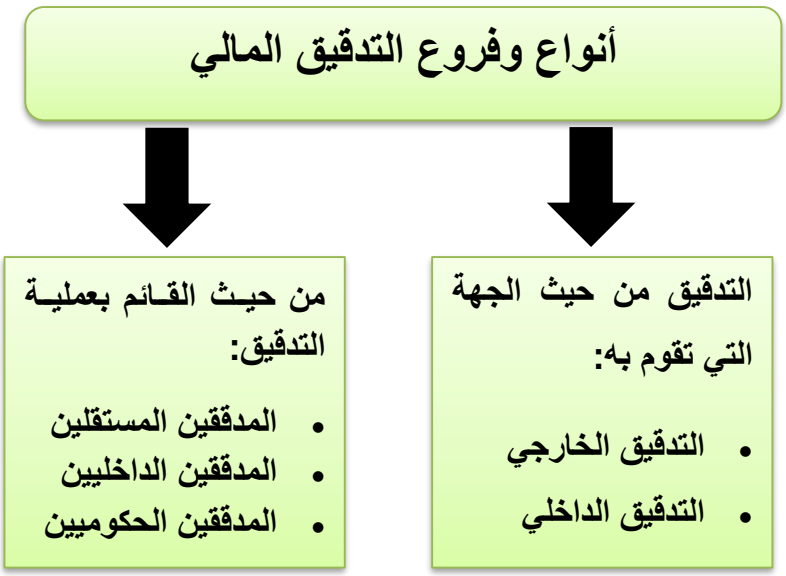

المصدر: من اعداد الطالبين

من خلال الشكل يمكن القول ان التدقيق المالي حسب الجهة التي يقوم به يتكون من التدقيق الخارجي الذي هو الفحص الانتقادي للدفاتر والسجالات من قبل شخص محايد خارجي في سبيل الحصول على رأي حول عدالة القوائم المالية، ويتم تعيين المدقق الخارجي بعقد بينه وبين المؤسسة.[19] والتدقيق الداخلي لقد صدرت تعاريف عديدة للتدقيق الداخلي، غير أن تعريف معهد المدققين الداخليين IIA سنة 1999 يبقى هو التعريف الأحدث الذي يتلاءم مع الدور الحالي للتدقيق الداخلي، وحسب هذا المعهد فإن التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي ذو طبيعة استشارية مصمم لزيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد التدقيق الداخلي المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، الرقابة وعمليات حكومة الشركات.[20]

[19] المطارنة غسان فالح، مرجع سبق ذكره، ص31.

[20] جعفري أسماء، العايب عبد الرحمن، تأصيل نظري أثر التدقيق المتكامل على تحسين الأداء الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة وحدة البحث تنمية الموارد البشرية، المجلد 8، العدد 02، ديسمبر 2017, جامعة سطيف الجزائر صفحة 157.

أما من حيث من حيث القائم بعملية التدقيق يذهب البعض في طرح آخر انواع التدقيق مرتكز على تقسيم أنواع الأشخاص القائمين بالعملية المدققين المستقلين، المدققين الداخليين، المدققين الحكوميين، وعليه يمكن القول ان المدققين المستقلين هم أشخاص مؤهلين ومستقلين، مجازين إنجاز تدقيق البيانات المالية وتقديم تقارير حولها إلى الجهات التي عينتهم.

اما المدققين الداخليين هم أشخاص موظفين في المؤسسة يقومون بتدقيقها حيث تقوم جل الشركات بإيجاد قسم للرقابة الداخلية إما برغبتها أو بالقوانين والتعليمات، لفحص أنشطة الشركة وتقديم تقرير حولها للإدارة العليا أو للجنة التدقيق ألجل مساعدة الإدارة للوصول إلى أغراضها، يشمل عمل المدقق الداخلي تدقيق النشاط أو لرقابة إعطاء الاستشارات الضرورية للمستويات الإدارية المختلفة.

و المدققين الحكوميين هم موظفين لدى الحكومة أو من قبل إدارة الضرائب أو الدوائر الرقابية الحكومية الأخرى، للقيام بواجبات التدقيق المطلوبة من قبل القوانين واللوائح الحكومية، كتدقيق حسابات الدولة ودوائرها ليقدم التقرير النهائي لمجلس الأمة.[21]

[21] هادي التميمي، مرجع سبق ذكره التدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية ص25.

الجدول (2) الفرق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

	البيان	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
1	الهدف من التدقيق	– كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها – اكتشاف التلاعب و الأخطاء و الغش	– خدمة الإدارة عن طريق التحقق من سالمة البيانات المقدمة في النظام المحاسبي – التلاعب اكتشاف الغش و منع الأخطاء
2	الشخص الذي يقوم بالتدقيق	– شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة	– موظف من داخل المؤسسة يعين من قبل إدارة المؤسسة
3	توقيت أداء التدقيق	– تم التدقيق لمرة واحدة في نهاية السنة المالية – قد يكون على فت ارت متقطعة خلال السنة	– يتم التدقيق بصورة مستمرة على مدار السنة المالية
4	نطاق التدقيق	– يتحدد نطاق عمل المدقق عن طريق عقد الموقع معه و العرف السائد ، و ما تنص عليه التشريعات و المعايير	- يتحدد نطاق عمله عن طريق الإدارة وفقا للصلاحيات و المسؤوليات المعطاة له
5	الاستقلالية	– تمتع المدقق باستقلالية تامة ,لأنه شخص محايد من خارج المؤسسة	– يوجد لديه استقلال جزئي حيث انه يخدم الإدارة و يعين من قبل الإدارة
6	من يقوم بتعيينه	– يعين من قبل المالك لذلك فهو المسؤول أمام المالك ليقدم التقرير النهائي لهم	– يعين من قبل إدارة المؤسسة و يقدم تقريره بعد عملية التدقيق لإدارة

المصدر: أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 17

من خلال الجدول نستنتج ان التدقيق الداخلي يقام بغرض التأكد من التطبيق الأنظمة في الشركة والإجراءات وكيفية تنفيذها وملائمتها لوضعها. ما التدقيق الخارجي يكون بغرض مراجعة لإطار العام للحسابات والبيانات ليتم ادراجها ونشرها في البنوك والهيئات الرسمية.

2. اهداف التدقيق المالي:

يتمثل الهدف الأساسي للتدقيق المالي في الوقت الحاضر بإعطاء تأكيد معقول عن مدى خلو البيانات المالية من التحريفات المادية الناتجة عن الخطأ او الغش , اما تاريخيا فلابد من الإشارة الى ان اهداف التدقيق مرت بتطورات مستمرة متأثرة بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.[22]

ويمكن تحديد اهداف التدقيق بمجموعتين اساسيتين هما التقليدية والحديثة

1.2 الاهداف التقليدية وهي نوعان:

الاهداف الرئيسية:

- التحقق من مدى صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها.
- ابداء الراي فني محايد يستند على ادلة قوية وعن مدى تطابق القوائم مع المركز المالي.

الاهداف الثانوية:

- اكتشاف قد يوجد دفاتر وسجالات اخطاء او غش التلاعب في الحسابات.
- تقليل فرص الارتكاب الاخطاء الغش بوضع ضوابط واجراءات تحول دون دلك.
- اعتماد الادارة على تقرير مدقق الحسابات ورسم السياسات الإدارية واتخاد القرارات حاضرا ومستقبلا.
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاد قرارات المناسبة لاستثمارهم.
- تقديم التقارير المختلفة وملئ الاستمارات للهيئات الحكمية بمساعدة المدقق.

[22] على عبد القادر الذنيبات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، الطبعة الخامسة، دار وائل، الأردن , 2015 ,ص12.

2.2. الاهداف الحديثة او المتطورة:

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيدها ومدى تحقيق الهداف وتحديد الانحرافات واسبابها وطرق معالجتها.
- تقيم نتائج العمال وفق العمال المرسومة.
- تحقيق اقصى كفاية انتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.
- تحقيق اقصى درجات الرفاهية أفراد المجتمع[23].

المطلب الثاني معايير وفرضيات التدقيق

ما من مهنة إلا ولها قواعد وأصول ممارستها، مهنة التدقيق كغيرها من المهن الأخرى لها قواعدها وأصول ممارستها التي بقيت إلى وقت قريب في حكم المتعارفف عليها بين ممارسيها، التي تسمى بمعايير التدقيق التي تمثل إرشادات "الدليل" عامة تساعد المدققين على تنفيذ مسؤولياتهم المهنية عند مراجعة القوائم المالية، قد أصدر المجمع المحاسبي الأمريكي AICPA في عام 1939 تسعة معايير للمراجعة أضاف اليها معيار عاشرا في عام 1954 تحت اسم معاير المراجعة المقبولة عموما GAAS.[24]

ظهرت اللجنة الدولية لمهنة التدقيق التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين بهدف تحسين جودة ووحدة ممارسة المهنة، وقد أسفرت جهودها فيما بعد عن إصدار معايير التدقيق الدولية ابتداءً من عام 2001، بهدف توحيد وتقارب ممارسة مهنة التدقيق بين الدول. كما اتبعت غالبية الدول نفس الخطى على المستوى المحلي من خلال إصدار معايير تتناسب مع البيئة المحاسبية والنمط الاقتصادي في كل دولة، كما حدث في الجزائر حيث تم إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق بشكل تدريجي ابتداءً من عام 2016.

1. **<u>معايير التدقيق:</u>**

عرفت المعايير بشكل عام أنها نموذج ومؤشر، تصدره هيئات مهنية وقانونية لتحديد ما يجب أن يكون عليه التطبيق العملي عند التدقيق. [25]كما تعتبر معايير التدقيق مستويات للأداء المهني، وضعت من قبل الجهات

[23] سامي محمد الوقاد، كتاب تدقيق الحسابات 1ص23و24.

[24] خالد امين عبد الله، التدقيق والرقابة في لبنوك، دار وائل، الطبعة السادسة، عمان، الأردن , 2012،ص39.

[25] وليم توماس، ادرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،1989ص52.

المنظمة للمهنة وتهدف إلى توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية التدقيق وتحدد نوعا من إطار الذي يعمل فيه المدقق ضمنه.[26]

ويرى البعض أنها مقياس للجودة من حيث أداء المدقق للإجراءات والأهداف التي يعمل على تحقيقها، وهي النموذج أو النمط الذي يستخدم للحكم عن مدى جودة عمل المدقق وغالبا ما تمتاز بالثبات النسبي. أما معايير التدقيق فهي مبوبة في ثلاثة مجموعات متكاملة نلخصها في الشكل التالي:

الشكل (3) معايير التدقيق المتعارف عليها

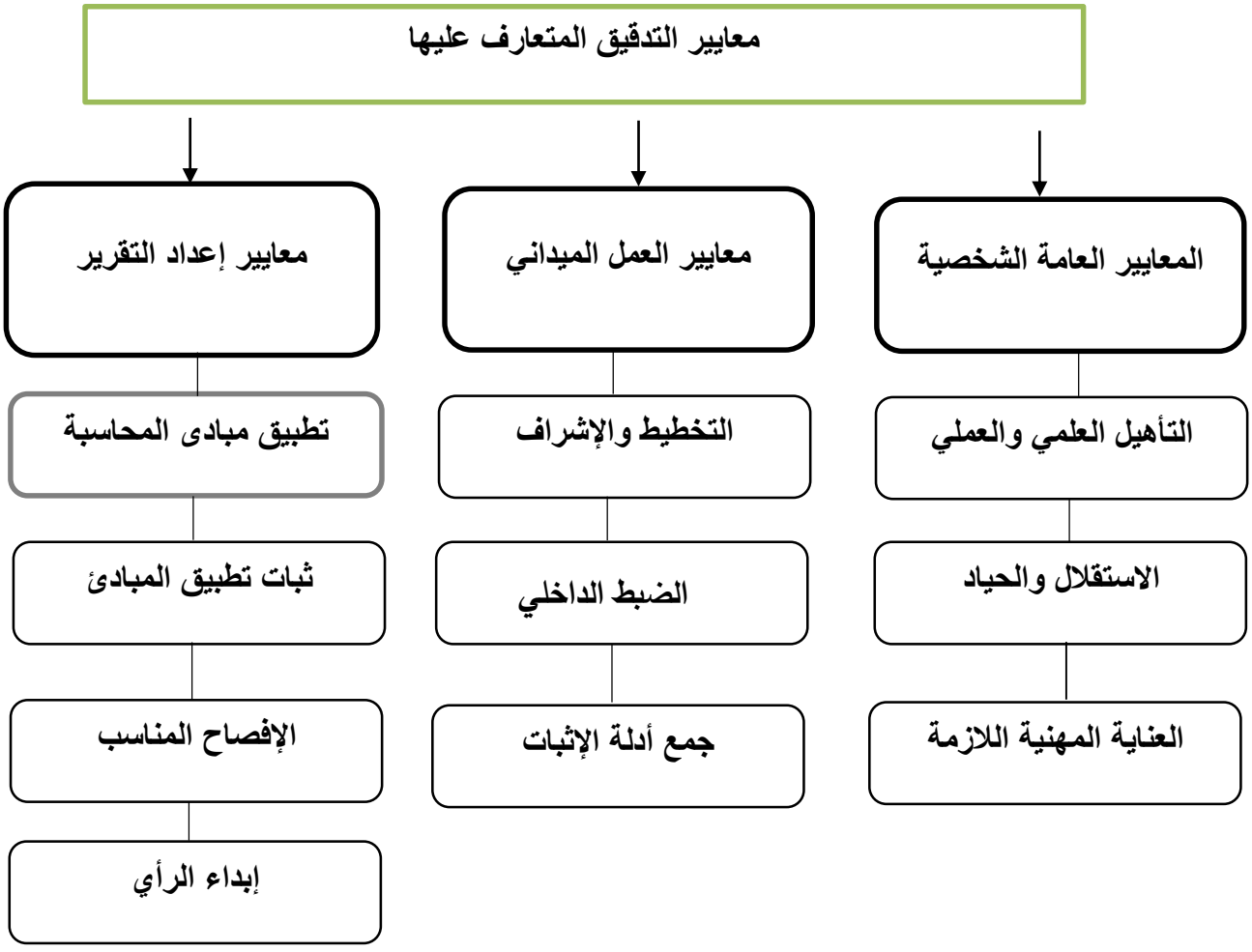

المصدر: من اعداد الطالبين

[26] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص51.

من خلال الشكل الذي يبين ان المعايير العامة أو الشخصية تتعلق هذه المعايير بالتكوين الشخصي لمزاولي مهنة التدقيق، المقصود بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين. وتنقسم إلى ثالثة معايير هي:[27]

- **التأهيل العلمي والعملي:** التأهيل العلمي أي على المدقق أن يكون على درجة كبيرة من التعليم في مجالي المحاسبة والتدقيق من خلال الدراسة في المعاهد والكليات المختصة في التأهيل العملي يمثل تحقيق الكفاءة المهنية التي تبدأ بما وصل إليه المدقق من تعلم.
- **الاستقلال أو الحياد:** يسعى مستخدمي المعلومات المحاسبية للحصول على بيانات ذات ثقة ومصداقية للاعتماد عليها القرارات في أسهم المستقبلية، هذه الثقة والمصداقية تتبع من مدى استقلال وحياد المدقق في إبداء رأي يقوم على النزاهة والموضوعية، فمهما كانت كفاءة المدقق الفنية فإنه لا يجب أن ينقصه الحياد اللازم للاعتماد على ما يرد في تقريره من الأهمية اللازمة للمهنة أن يتوفر عنصر الثقة في حياد المدقق الخارجي من قبل الأطراف المستفيدة من التدقيق،
- **العناية المهنية اللازمة:** يعرف كذلك بالحذر المهني المعقول، على المدقق أن يبذل العناية المهنية الواجبة في القيام بعملية الفحص وفي إعداد تقريره، هذه العناية تتطلب فحص انتقادي للعمل المنجز من طرف المدقق، والاشراف على العمل الذي يقدم من طرف مساعديه، كما يتطلب العناية اللازمة أوراق العمل المجمعة والحصول على أدلة وقرائن اثبات.

اما عن معايير العمل الميداني تتمثل هذه المعايير في وضع خطة منتظمة لعملية التدقيق، والإشراف على المساعدين الذين يستعين بهم المدقق لتقديم الإرشادات اللازمة، مع جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي يعتمد عليها المدقق إبداء رأيه الفني المحايد عند تحرير التقرير النهائي لعملية التدقيق.[28]

- **التخطيط والإشراف:** يفترض أن يكون التخطيط الجيد الخاص بكل جوانب عملية التدقيق، يوفر تنظيم سليم في مكتب المدقق وبين موظفيه ذلك لضمان حسن سير العمل، مما تتطلب عملية التخطيط قيام المدقق بالخطوات الأساسية التالية قبل مباشرة العمل الميداني:
  - الاتصال بالمدقق السابق قبل قبوله عملية التدقيق حينما يحدث تغيير في المدقق.

[27] خالد أمين عبد اهلل، علم تدقيق الحسابات، مرجع سابق، ص56.

[28] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص55.

- حصول المدقق على المستوى اللازم من المعلومات الكافية عن طبيعة نشاط المشروع.
- دراسة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية، تتيح للمدقق فهم الطرق الرقابية المستخدمة، ومدى تأثيرها على طبيعة نشاط المنشأة.
- وضع استراتيجية عملية التدقيق المناسبة للحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة.
- الاستعانة بأحد الخبراء عندما يصادف المدقق بعض الأمور التي قد تخرج عن نطاق معرفته، مما تتطلب خبرة خاصة، كتقدير قيمة العقارات، احتياطي النفط، تفسيرات قانونية ...
- إعداد برنامج يساعد على توجيه ومتابعة عمل المساعدين لتحقيق الأهداف المرجو ة من عمله.

▪ **الضبط الداخلي:** على المدقق القيام بدراسة كافية وشاملة لنظام الرقابة الداخلية المتبع في المؤسسة، بهدف الفحص والتقييم لمعرفة مدى الاعتماد عليه في تحديد حجم العينة الخاضعة إجراءات التدقيق، كما يعتمد المدقق على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في منع أو كشف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على العمليات والحسابات لمتعلقة بمحتوى القوائم المالية. وعليه الضبط الداخلي يتعلق قيام المدقق بالخطوات التالية:

- دراسة نظام الرقابة الداخلية لكونه عملية روتينية إلزامية، يقوم بها المدقق والغرض منها أساسا الحصول على معلومات عن المنشأة وعن الإجراءات الرقابية الموضوعة.
- اختبار تنفيذ نظام الرقابة الداخلية للتأكد بطريقة معقولة أن الإجراءات تستخدم فعال كما هي موضوعة، فقد يوجد نظام سليم من الناحية النظرية، ولكن قد يصبح معيبا في التطبيق لان قواعده لم يتم احترامها.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد مدى درجة الاعتماد عليه.

▪**جمع أدلة الإثبات:** يتطلب هذا المعيار من المدقق جمع أدلة الإثبات الكافية والصالحة، التي تمثل أساسا معقولا ومناسبا إبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية موضع الفحص، لكون أدلة الإثبات تعد أداة المدقق للحكم على صحة وجدية القوائم المالية المقدمة.

كما حددت نشرة معايير التدقيق على خصائص التي تتصف بها أدلة الثبات هي الكفاية من حيث حجم العينة المتاحة لتدعيم وتأكيد الرأي دون إسراف في التكلفة والصالحية لتلك الأدلة حتى تكون ذات فعالية وموثوق فيها وملائمة لأهداف المسطرة سلفا .[29]أما أساليب جمع أدلة الإثبات فتتمثل في الطرق المتاحة للمدقق في كيفية الجمع والتقييم وغالبا ما تتمثل في الوسائل التالية:

[29]علي عبد القادر الذنيبات المرجع نفسه، ص59.

- الفحص المادي: هذا ما يطلق عليها بالجرد المعاينة المادي للعناصر الملموسة مثل: النقدية، المخزونات، التبيثات.....
- الملاحظات: عن طريق توجيه الحواس والذهن إلى ظاهرة أو مجموعة من الظواهر الحسية، رغبة في الكشف عن صفاتها وخصائصها بهدف التوصل إلى كسب معرفة جديدة.
- الاستفسارات: التي تطرح على شكل أسئلة على الموظفين بالمؤسسة، بالإضافة إلى تتبع الوقائع المشكوك فيها إثباتها أو نفيها بالدليل المقنع.
- المصادقات: المرسلة إلى الغير من أجل التأكد ما ورد بالنتائج التي أظهرتها الدفاتر وتعتبر هذه الوسيلة من أكثر أدلة الإثبات صالحية وقناعة ألنها أنشأت خارج المنشأة[30].

وكذلك معايير إعداد التقرير التي تعرف معايير اعداد التقرير مجموعة من المقاييس المتعلقة بإعداد التقرير النهائي وشروط إعداده لكونه هو المنتج المادي الأساسي لعملية التدقيق، فيمثل المعلومات المبلغة من المدقق أغلب المستخدمين، الذي يجب أن يكون واضحا ومختصرا بالإضافة إلى كونه متطابقا مع النموذج الذي يتبع عادة مهنة التدقيق. كما تتمثل هذه المعايير الأربعة فيما يلي:

- **إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها:** يتطلب أول معيار إعداد التقرير ضرورة التعرف على ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وعلى المدقق التحقق من ذلك للتأكد من صدق صحة المركز المالي للمشروع ونتائج الأعمال، وعدم الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يدل على أن القوائم المالية غير صادقة وبها معلومات مضللة ألنها غير ملتزمة بالقواعد المعمول بها.
- **ثبات وانتظام تطبيق المبادئ المحاسبية:** يتطلب المعيار ضرورة توضيح ما إذا كانت تطبيق المبادئ المحاسبية تطبق بشكل ثابت ومتسق، يهدف إلى التأكيد على أن المقدرة على المقارنة بين القوائم المالية لفترات متتالية، لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ المحاسبية، أو لو حدث وتأثرت هذه المقدرة على المقارنة بشكل جوهري بمثل هذه التغيرات فإن هذا سيتطلب تعديل ملائم في تقرير التدقيق.

[30] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص56.

- **إفصاح المناسب:** ضرورة الإفصاح المناسب بتقرير التدقيق عن أية معلومات مالية وغير مالية تعبر عن مدى صدق وعدالة العرض، ذلك إذا ما كانت هذه المعلومات أغفلت أو حذفت من صلب القوائم المالية أو الملاحظات الملحقة من طرف معديها، أو الإفصاح عن معلومات وعمليات لن تخضع للفحص.[31]
- **التعبير عن الرأي:** هذا المعيار يعد من أكثر المعايير تعقيدا لكونه يتضمن ثالث عبارات هامة:
  - يتضمن التقرير رأي المدقق بالقوائم المالية كوحدة واحدة أو يمتنع كليا عن إبداء هذا الرأي.
  - في حالة الامتناع عن إبداء الرأي على المدقق توضيح أسباب امتناعه.
  - بكل الأحوال تقرير المدقق يجب أن يتضمن خصائص الفحص ودرجة المسؤولية التي يتحملها من جراء عملية التدقيق.

1. المعايير الدولية للتدقيقISA

هي معايير صادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC الذي يعتبر منظمة دولية تهتم بشؤون مهنة المحاسبة والتدقيق، تأسست عام ،1977 هدفها هو خدمة المصلحة العامة وتقديم الأفضل للمجتمع، كما يسعى الاتحاد جاهدا إلى تحقيق ما يلي:

- زيادة الالتزام بتقديم معايير مهنية ذات جودة عالية.
- تعزيز مهنة المحاسبة والتدقيق على نطاق عالمي.
- المساهمة في تطوير اقتصاديات الدول.
- زيادة التوافق الدولي للمعايير الدولية...

لقد أدرك الاتحاد الدولي مدى الحاجة إلى إطار عام متجانس لتلبية الطلب العالمي المتزايد على المهنة، مما قام بتطوير هذا الإطار العام ليشمل مكونات تتعلق بدليل السلوك المهني ومعايير التدقيق الدولية وغيرها من المجالات ذات الصلة مثل محاسبة القطاع العام، المنشآت المتوسطة والصغيرة.. كما تم تشكيل مجلس معايير التدقيق وخدمات التأكيد الأخرى وذات العالقة ومعايير الرقابة على الجودة .صدار المعايير من أجل المساعدة في توفير نوع من الانسجام والتطابق قام المجلس بصياغة وا في خدمات التدقيق والخدمات ذات العالقة في كل أنحاء العالم، مما ألزم الاتحاد الدول الأعضاء بالصياغ لهذه المعايير، خاصة في الأمور المادية ما لم تتعارض مع القوانين والأنظمة المحلية، الهدف من ذلك ضمان القدر الكافي من الانسجام في عملية إعداد البيانات المالية ومراجعتها.

[31] غسان فالح المطارنة، مرجع سابق، ص38.

كما قسمت المعايير الدولية للتدقيق إلى مجموعات، مصنفة بأرقام لكل مجموعة تعالج موضوع كما هو معين يوافق مهنة التدقيق.

الشكل (4) تصنيف المعايير الدولية للتدقيق

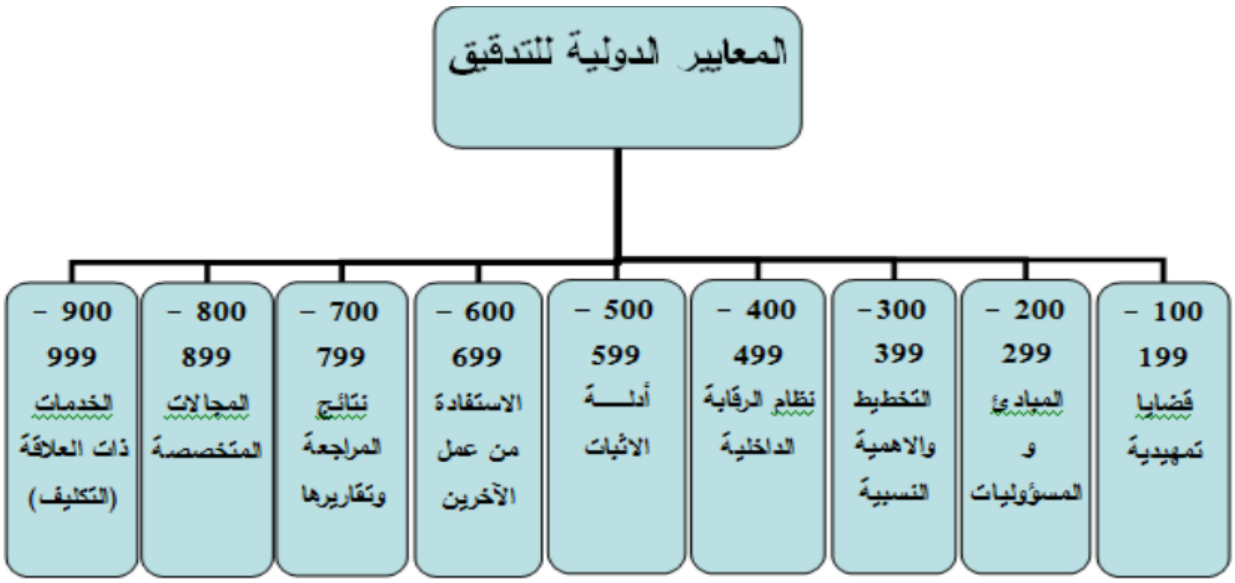

المصدر: من اعداد الطالبين.

2. المعايير الجزائرية للتدقيق NAA

اجتهدت كل دولة فيما بعد بإصدار معايير التدقيق المحلية بما يتلاءم مع البيئة المحاسبية والمالية المتواجدة فيها، أما الجزائر كباقي دول العالم قامت بإصدار معايير التدقيق الجزائرية، بشكل تدريجي ابتداء منذ عام2016 إلى غاية عام 2019 في أربعة مقررات من طرف المجلس الوطني للمحاسبة كونه المكلف الرسمي من طرف وزارة المالية. والشكل التالي يلخص كل المقررات:

الشكل (5) المعايير الجزائرية للتدقيق

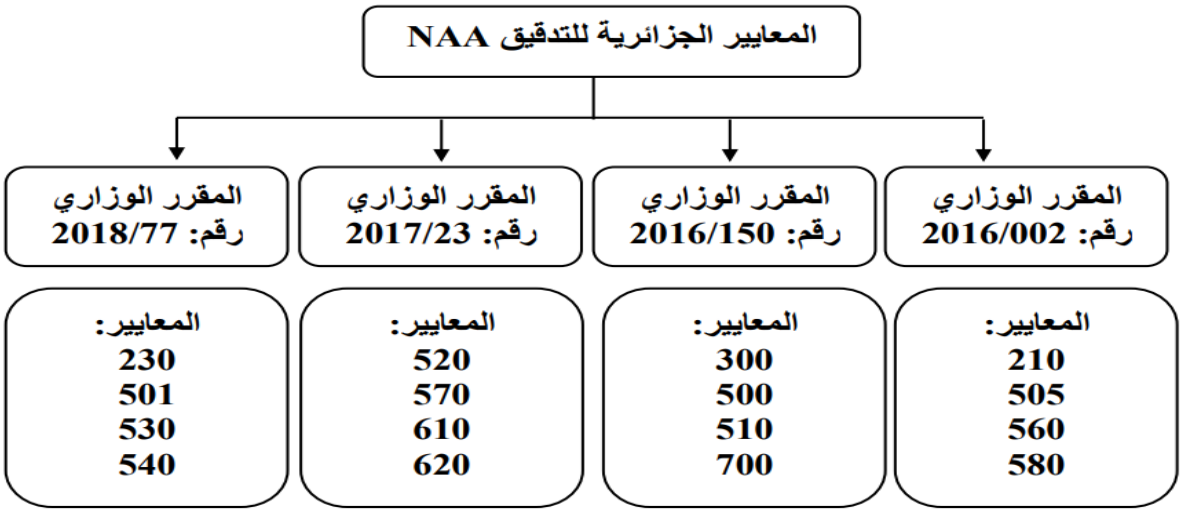

المصدر: من اعداد الطالبين

3. فرضيات التدقيق:

تمثل في أي مجال للمعرفة نقطة بداية ألي تفكير منظم بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام للنظرية التي تحكم هذا المجال. ومن ثم فإن إيجاد فروض للتدقيق عملية ضرورة لحل مشاكل التدقيق والتوصل إلى نتائج تساعدنا في إيجاد نظرية شاملة لها. ومن الملاحظ أن فروض التدقيق لم تلق الاهتمام الكافي كما هو الحال في مجال فروض المحاسبة. ولذلك فإن وضع مجموعة من الفروض التي تأخذ في الاعتبار طبيعة التدقيق، ونوعية المشاكل التي تتعامل معها، هو بمثابة إيجاد مجموعة من الفروض التجريبية التي يجب أن تخضع للدراسة الانتقادية حتى يمكن أن تلقى القبول العام من المهنة.[32]

تتمثل الفروض التجريبية للتدقيق فيما يلي:

1.4 قابلية البيانات المالية للفحص:

من الملاحظ أن هذا الفرض مرتبط بوجود مهنة التدقيق، فإذا لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص، فال مبررة إذن لوجود هذه المهمة. وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية، والخطوط العريضة التي نسترشد بها إيجاد نظام للاتصال بين معدي المعلومات ومستخدميها. وتتمثل هذه المعايير في:

[32] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة على حسن، أسس المراجعة الأسس العلمية والعملية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004, ص26و29.

- لملائمة: وذلك يعني ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية الاحتياجات المستخدمين المحتملين، وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.
- لقابلية للفحص: ومعنى ذلك أنه إذا قام شخصان– أو أكثر– بحفص المعلومات نفسها فإنهما الابد أن يصال إلى المقاييس أو النتائج نفسها التي يجب التوصل إليها.
- البعد عن التحيز: بمعنى تسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية.
- القابلة للقياس الكمي: وهي خاصية يجب أن تتحلى بها المعلومات المحاسبية.

ومن ثم فإن قابلية القوائم المالية للفحص ستعمل على مد مراقب الحسابات بالبرهان الضروري إبداء الرأي في مدى سالمتها. وذلك ألن الفحص هو الطريق إلى الثقة في أي عنصر معين. وهذه الثقة قد تكون سالبة بمعنى أن العنصر خطأ، وقد تكون موجبة بمعنى أن العنصر صحيح.

ويقودنا هذا الفرض إلى دراسة الطرق المختلفة للحصول على المعرفة والبرهان، وتطبيقها في مجال التدقيق. وكذلك دراسة مسؤوليات مراقب الحسابات في الحصول على القرائن الكافية، ومضمون رأيه الفني ومجالات الفحص المختلفة. [33]

2.4 عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراقب ومصلحة إدارة المشروع:

إنه لمن الواضح وجود تبادل للمنفعة بين إدارة المشروع ومراقب الحسابات، فالإدارة تعتمد في اتخاذ معظم قراراتها على المعلومات المالية التي ترتبط برأي مراقب الحسابات، وذلك لغرض تقدم المشروع ورخائه. ومن ثم فهي تستفيد من المعلومات التي يتم تدقيقها بدرجة أكبر من تلك التي لم يتم تدقيقها.

وهذا الفرض يعني عدم وجود تعارض حتمي ضروري، ولكن لا يعني استحالته. فقد يكون هناك أحيانا بعض التعارض في الفترة القصيرة بين مصلحة كل منها. فإدارة المشروع قد ترى أن من مصلحتها العاجلة أومن مصلحة المشروع أن تختفي بعض البيانات عن المراقب، وفي هذه الحالة يجب أن يكون المراقب متيقظا لهذه الاحتمال.

وعدم وجود هذا الفرض سيحتم على المراقب القيام بتدقيق تفصيلية لكل ما يقدم إليه من معلومات وإيضاحات تعدها الإدارة، لعدم الثقة فيها، بل وأكثر من ذلك إعداد السجالات والقوائم بنفسه قبل فحصها وإبداء الرأي.

[33] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة على حسن، مرجع سبق ذكر ص26و29.

ومن ناحية أخرى فإن وجود هذا الفرض سوف يقودنا إلى افتراضات ثانوية من حيث رشد الإدارة عند شراء الأصول، وفي إدارة الأعمال الخاصة بالمشروع، وفي تنفيذ الالتزامات. وبالتالي فسوف يجعل من استخدام التدقيق الاختباري أمرا مستحبا، وأن تكون عملية التدقيق اقتصادية وعملية.

3.4 خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية أو تواطئية:

نجد أن هذا الفرض ضروري مثل الفرض السابق، في جعل عملية التدقيق اقتصادية وعملية. فعدم وجود هذا الفرض، يتطلب من مراقب الحسابات عند إعداد برنامج التدقيق أن يوسع من اختباراته، وأن يستقصي وراء كل شيء بالرغم من عدم وجود ما يؤكد أنه سوف يكتشف كل هده الأخطاء.

ويثير هذا الفرض نقطة هامة، وهي مسؤولية المراقب في اكتشاف الأخطاء، فوجود هذا الفرض سوف ال يساعده على اكتشاف الأخطاء غير العادية أو التواطئية. ولكن إذا كانت هذه الأخطاء واضحة بحيث يستطيع المراقب اكتشافها من خلال اختباراته العادية، فإنه ال يكون لديه أي عذر في حالة عدم كفاية الفحص الذي قام به ولم يتمكن من اكتشافها. ولذلك يجب التركيز في هذا المجال على درجة العناية المطلوبة من المراقب أثناء مزاولته لعمله حتى يكون هذا الفرض ذا قيمة حقيقية. ومن ناحية أخرى فنحن نرى أن نتائج تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للمشروع والخبرة السابقة تعمل على تدعيم هذا الفرض[34].

4.4 وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء:

يبنى هذا الفرض على أساس وجو د نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد يحذف احتمال حدوث الخطأ مما يجعل من الممكن إعداد برنامج التدقيق بصورة تخفض من مدى الفحص.

ويعني هذا الفرض باستخدام لفظ احتمال، إن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الخطأ، ولكن لا يبعد إمكان حدوثه. فالأخطاء ما زالت ممكنة الحدوث رغم سالمة أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة.

ووجود هذا الفرض– مثل الفرض الثاني– يعمل على جعل عملية التدقيق اقتصادي وعملي من حيث إمكان استخدام التدقيق اختباري بدال من التدقيق الشامل لتفصيلي.

[34] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة على حسن، مرجع سبق ذكره، ص26و29.

5.4 التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يؤدي إلى سالمة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال:

تعتبر المبادئ المحاسبية المتعارف عليها "المعيار" الذي يستخدم للحكم على مدى سالمة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي. ويعني هذا الفرض أن مراقبي الحسابات يسترشدون ن بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمؤشر للحكم على سالمة المواقف المعينة، وفي الوقت نفسه تكون لهم سندا لتعضيد آرائهم. ويشبه ذلك ما تقتبسه المراجعة من مبادئ إحصائية فيما يتعلق بالمعاينة الإحصائية.

ونتحفظ بالنسبة لهذا الفرض فنقول إنه حتى الآن ال توجد قائمة محددة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وما يثيره التطبيق العملي لها من مشاكل وآراء تحتاج إلى حسم صريح[35].

6.4 العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل:

نجد أن هذا الفرض مستمد من أحد فروض المحاسبة وهو فرض استمرار المشروع. ويعني هذا الفرض أن مراقب الحسابات إذا اتضح له أن إدارة المشروع رشيدة في تصرفاتها– عند شراء أحد الأصول مثال– وأن الرقابة الداخلية سليمة، فإنه يفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل الا إذا وجد الدليل على عكس ذلك، والعكس صحيح. فإذا اتضح للمراقب أن إدارة المشروع تميل إلى التلاعب في قيم الأصول، أو أن الرقابة الداخلية ضعيفة، فإنه يجب أن يأخذ ذلك في الاعتبار ويكون في حرص منها في الفترات القادمة. ومن ناحية أخرى فإنه بدون هذا الفرض تصبح عملية المراجعة

مستحيلة إن لم تكن غير ممكنة.

7.4 مراقب الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط:

رغم تعدد الخدمات التي يستطيع مراقب الحسابات أن يؤديها لعميله، فإنه عندما يطلب منه إبداء الرأي في سالمة القوائم المالية، فإنه عمله يجب أن يقتصر على هذه المهمة دون غيرها. ويشبه هذا الدور إلى حد كبير دور المحامي الذي يستطيع أداء العديد من الخدمات للجمهور، ولكن عندما يتولى الدفاع في قضية معينة، فإنه يكون مقيدا بها وليس لديه الحرية المطلقة.

[35] محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2004/2003،ص22و23.

ويثير هذا الفرض موضوع و "استقلال" مراقب الحسابات في أداء عمله. ويمثل استقلال مراقب الحسابات سندا أساسيا لحياد عملية التدقيق. ومن ثم فأي عمل يقصد به التقليل من هذا الاستقلال يجب أن يدرس بجدية.

8.4 يفرض المركز المهني لمراقب الحسابات التزامات مهنية تتناسب وهذا المركز:

نجد أن هذا الفرض لم يوضع تحت الدراسة الشاملة، ومع ذلك فإن الالتزامات المهنية التي يفرضها مركز مراقب الحسابات قد تم الاعتراف بها إلى حد ما بقبول مستويات معايير التدقيق المتعارف عليها .وبناء على هذا الفرض، يمكن تحديد المفهوم المهني للعناية المطلوبة من مراقب الحسابات عند مزاولته للمهنة يكون هذا الفرض مع الفرض السابق الأساس القوي لتحديد مسئولية مراقب الحسابات تجاه المجتمع وتجاه عميله، وتجاه زملائه. ومن المتوقع أن يزداد الاهتمام بهذا الفرض مستقبلا.

ويتضح لنا بعد هذا العرض السريع للفروض التجريبية للتدقيق، أنها جميعا ترتبط فيما بينها، وترتبط جميعها بتحديد مسؤولية مراقب الحسابات المراجع الخارجي.[36]

المطلب الثالث: المدقق

يُعتبر قانون المحاسب رقم 10-01 الصادر عن المشرع الجزائري في 29 يونيو 2010، الذي يتناول مهن الخبير المحاسب، ومحافظ الحسابات، والمحاسب المعتمد، مرجعًا قانونيًا رئيسيًا لتنظيم ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق في البلاد. وبالتالي، يمكن الاعتماد عليه في استعراض النصوص القانونية ذات الصلة بمهام التدقيق التي يقوم بها محافظ الحسابات.

1. تعريف المدقق: تنص المادة رقم 22 من النفس القانون 10-01 على ما يلي: "يعد محافظ الحسابات(المدقق) كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات و الهيئات و انتظامها و مطابقتها لأحكام التشريع المعمول بها" .[37]

[36] محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2004/2003,ص22و23.

[37] القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29_06_2010المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42الصادر بتاريخ 11_07_2010,الجزائر، ص7.

2. التأهيل العلمي والعملي للمدقق:

يجب أن يكون المراجع مؤهلا تأهيلا علميا و حاصلا على درجة بكالوريوس محاسبة كحد أدنى تأهيلا عمليا 3 سنوات خبرة حتى يتسنى له القيام بعمليات التدقيق الخارجية و على أسس علمية سليمة ويجب أن يتسم بالحياد التام في أداء عمله و الاستقلال الذهني في تكوين رأيه عن عملية التدقيق التي يقوم بها، كما يجب أن يعد لنفسه برنامج عمل يوضح فيه خطوات التدقيق تفصيليا و مدى اطمئنانه على التدقيق الداخلي و مدى دقته كما يجب أن يجمع أكبر قدر من أدلة الإثبات سواء كانت داخلية أم خارجية، كما يجب أن يعبر تقريره عن مدى استخدام القواعد المحاسبية في إعداد القوائم المالية و أن يشير إلى أن فحصه قد تم في حدود الظروف المتاحة أداء العمل المهني المعقول.[38]

3. حقوق المدقق:

تتمثل حقوق المدقق في المجالات التالية والنواحي التالية والتي تعتبر الأساس في تحديد ما يجب أن يتمتع به من سلطات تساعده في إنجاز برنامج تدقيقه وتحقيق أهدافه بدرجة عالية من الفاعلية.

- حق طلب أي تقارير أو استفسار معين حول عملية معينة من أي مسئول في الشركة في أي مستوى إداري لتوضيح أمر ما لم يصل المراجع إلى تفسير مرضى له.
- من حق المدقق فحص وتدقيق الحسابات المختلفة والسجالات وفقا للقوانين اللوائح من ناحية ووفقا لما تقضي به القواعد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال التدقيق الحسابي. إلى جانب ذلك فحص وتدقيق المجموعة المستندية من خال التدقيق المستندي.
- حق تدقيق وفحص باقي أصول الشركة على اختلاف أنواعها كذلك التحقق من الالتزامات المستحقة على الشركة، وحق الاتصال بدائني الشركة للتأكد من صحة أرصدة هذه الالتزامات.
- حق دعوة الجمعية العمومية للمساهمين للانعقاد في بعض الحالات التي ال تتحمل التأجيل أو التأخير أي في حالات الاستعجال
- حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بصفته الشخصية أو من تنيبه من مساعديه وذلك لتقديم تقرير التدقيق وعرضه وحضور مناقشته والرد على أي استفسار قد يثيرها الأعضاء حول بعض نقاط أو جوانب التقرير[39].

---

[38] أبو الفتوح علي فضاله، المراجعة العامة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة،1995 ص13.

[39] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث للنشر، إلسكندرية،2009 ص212.

4. مسؤوليات المدقق:

من الميسور تقسيم مسئوليات المدقق إلى مسئولية قانونية وأخرى تقصيرية وثالثة جنائية ورابعة تأديبية، وتعرض لكل منها على الوجه التالي:

- المسؤولية المدنية القانونية: وهي تشمل المسؤولية العقدية التي توضح رابطة المدقق بعمله في حدود عقد بينه وبين موكله، وتظهر هذه المسؤولية في حال إهمال المدقق لواجباته فنجد أن المدقق مسئولا – مثال – أمام مجموع المساهمين في حالة تدقيقه لحسابات الشركات المساهمة، فإذا وقع خطأ منه قبلهم وأدى هذا الخطأ إلى إلحاق ضر ر بهم، فهنا تبرز مسؤولية المدقق القانونية.
- المسؤولية التقصيرية: هي مسؤولية المدقق تجاه الغير بخالف موكليه كالمساهمين مثال و من أمثلة هذه المسؤولية مسؤولية المدقق عن أعمال مساعديه و هذه المسؤولية تستند إلى قواعد المسؤولية الموجودة في أحكام المادة 174 من القانون المدني التي تحدد هذه المسؤولية في وجود عالقة تبعية بين المدقق و مساعديه، و في صدور الخطأ من التابع على أن يكون العمل الذي ارتكبه التابع أثناء تأدية وظيفته يكون للمدقق الحق في الرجوع على تابعه بكل ما أداه من تفويض للغير بسبب إهمال أو خطأ تابعه.[40]
- المسؤولية الجنائية: وتظهر هذه المسؤولية إذا قام المدقق بأعمال تؤدي إلى الضرر بالمجتمع ومن هذه الجرائم ذات المسؤولية الجنائية
- المسؤولية التأديبية: كما في حالة إخلال المدقق بشرف المهنة مما يؤدي إلى إحالته إلى لجنة تحقيق وعادة تكون الجزاءات متدرجة على الوجه التالي: الإنذار، التوبيخ، الوقف او شطب اسمه من جدول نقابة المحاسبين والمدققين.

5. واجبات المدقق:

لقد أكد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في معيار التدقيق الدولي على أنه يجب على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حتى يستطيع التوصل إلى استنتاجات معقولة ليبني عليها رأي التدقيق.

ولذلك عندما يستخدم المدقق المعلومات التي تنتجها المنشأة أداء إجراءات تدقيق فإنه يجب على المدقق الحصول على أدلة تدقيق بشأن دقة واكتمال المعلومات، من أجل أن يستطيع المدقق الحصول على أدلة تدقيق موثوقة فإن المعلومات التي تكون إجراءات التدقيق مبنية عليها بحاجة ألن تكون مكتملة ودقيقة بشكل كاف.

[40] أبو الفتوح علي فضاله، المراجعة العامة، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة,1995, ص13.

فعلى سبيل المثال عند تدقيق الإيراد بتطبيق أسعار موحدة على سجالات حجم المبيعات على المدقق النظر في دقة المعلومات الخاصة بالأسعار واكتمال ودقة بيانات المبيعات.

كما إن الحصول على أدلة تدقيق بشأن اكتمال ودقة المعلومات التي ينتجها نظام معلومات المنشأة من الممكن إجراؤه بالتزامن مع إجراءات التدقيق الفعلية المطبقة على المعلومات عند الحصول على أدلة التدقيق هذه، و هو جزء ال يتجزأ من إجراءات التدقيق نفسها، و في حالات أخرى قد يكون المدقق قد حصل على أدلة تدقيق لدقة و اكتمال هذه المعلومات باختبار عناصر الرقابة على إنتاج المعلومات و المحافظة عليها، على أنه في بعض الحالات يمكن أن يحدد المدقق أن هناك حاجة إجراءات تدقيق إضافية، فعلى سبيل المثال من الممكن أن تشمل هذه الإجراءات الإضافية أساليب تدقيق بمساعدة الحاسب الآلي العادة حساب المعلومات.

ويحصل المدقق عادة على مزيد من التأكيد من أدلة التدقيق المتوافقة المأخوذ من مصادر مختلفة التي هي ذات طبيعة مختلفة وليس من بنود أدلة تدقيق معتبرة فرديا، إلى جانب ذلك قد يدل الحصول على أدلة تدقيق من مصادر مختلفة أو ذات طبيعة مختلفة أن البند الفردي أدلة التدقيق ليس موثوقا.

على سبيل المثال– قد يزيد تعزيز المعلومات المأخوذة من مصدر مستقل عن المنشأة من التأكيد الذي يحصل عليه المدقق من إقرار الإدارة، وبالعكس عندما تكون أدلة التدقيق المأخوذة من مصدر واحد غير متفقة مع أدلة التدقيق المأخوذة من مصدر آخر يحدد المدقق ما هي إجراءات التدقيق الإضافية الضرورية لحل عدم الاتفاق.

لذلك على المدقق الأخذ في الاعتبار العالقة بين تكلفة الحصول على أدلة وفائدة المعلومات التي يتم الحصول عليها، على أن مسألة الصعوبة أو التكلفة لذلك ليست في حد ذاتها أساسا صحيحا لحذف إجراءات تدقيق ليس لها بديل.

ولتكوين رأي التدقيق ال يقوم المدقق بفحص كافة المعلومات المتوفرة لان الاستنتاجات يمكن عادة الوصول لها باستخدام أساليب فحص العينات ووسائل أخرى الاختيار البنود لفحصها، كذلك يجد المدقق عادة أن من الضروري الاعتماد على أدلة تدقيق مقنعة وليست قاطعة، على أنه للحصول على تأكيد معقولة ال يكتفي المدقق بأدلة تدقيق

أقل من مقنعة، ويستخدم المدقق الحكم المهني ويمارس التشكك المهني عند تقييم كمية و نوعية أدلة التدقيق، و بالتالي كفايتها و ملاءمتها لدعم رأي التدقيق.[41]

المبحث الثالث: دور التدقيق في فعالية الأداء المؤسسة

في ظل التحديات التي يواجهها المجتمع، تزايدت أهمية المؤسسة الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية والاستقرار. وأصبح من الضروري إيلاء هذه المؤسسات اهتمامًا خاصًا، ودراسة كافة جوانبها، بما في ذلك وظائفها وأنشطتها المختلفة.

ولكي تتمكن المؤسسة من تقييم قدرتها على تحقيق أهدافها، لا بدّ من تقييم أدائها بشكلٍ دوريّ ومنهجيّ. ويُعدّ تقييم الأداء أداةً فعّالةً لقياس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المحددة، سواء أكانت أهدافًا مالية أو إنتاجية أو اجتماعية. ولتقييم أداء أي وظيفة داخل المؤسسة، يواجه المديرون تحدّي اختيار المعايير والمؤشرات المناسبة التي تعكس بوضوح مدى كفاءة وفعالية تلك الوظيفة.

ولذلك، فإنّ فهم آليات تقييم الأداء وتحديد دور التدقيق في تحقيقه يُعدّ أمرًا بالغ الأهمية لضمان فعالية المؤسسة الاقتصادية ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

[41] أحمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع– عمان، الطبعة الأولى،2009،ص21و22.

المطلب الأول مفاهيم عامة حول أداء المالي في المؤسسة

يُثير موضوع الأداء اهتمام الباحثين جميعًا في المؤسسات، ويعود ذلك إلى أن استكشاف الأداء المتميز يُعَد مقياسًا لنجاح المؤسسة وقدرتها على تقديم السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الأفراد ورغباتهم بأسعار مناسبة وتكاليف معقولة، مع الحفاظ على جودة عالية للمنتجات.

- **مفهوم الأداء:** هو حصيلة الجهد المبذول من فرد أو جماعة بمساعدة آلة أو بدون خلال زمن محدد.[42]وهو النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها ويعرف كذلك بأنه نتائج النشاط الشمولي الذي تمارسه الشركة، ويحدد مستوى إنجازها ومدى استغلالها لموارده ويستفاد منه في معرفة المركز التنافسي للشركة وفي تطوير أساس لبقائها ونموها.[43]
- **مفهوم الأداء المالي:** هو الأداء المالي بأنه تعبير عن نشاطات إدارة الأعمال باستخدام مقاييس مالية معينة، وأنه الإدارة الرئيسة الداعمة لجميع أنشطة الشركة المختلفة. و كذلك يعرف على أنه قياس لمدى إنجاز الأهداف من خلال استخدم المقاييس المالية.[44]من خلال ما سبق يمكن قول ان الأداء المالي على مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الآجال الطويل والقصير من اجل تشكيل ثروة.
- **العوامل المؤثر في الأداء المالي:**

بعد أن تم التطرق إلى كل من الأداء والأداء المالي أصبح من الضروري التعرف على العوامل المؤثرة في الأداء المالي من أجل تشخيص العوامل ذات التأثير في قوته أو ضعفه. وكما يعرضها الشكل التالي:

[42] بلال حلف السكرانة، التخطيط الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، سنة2009 ,ص317.

[43] ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة مدخل تحليلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، عمان، سنة2009 ,ص 131.

[44] ناظم حسن عبد السيد، المرجع نفسه، ص135.

الشكل (6) العوامل المؤثرة في الأداء المالي

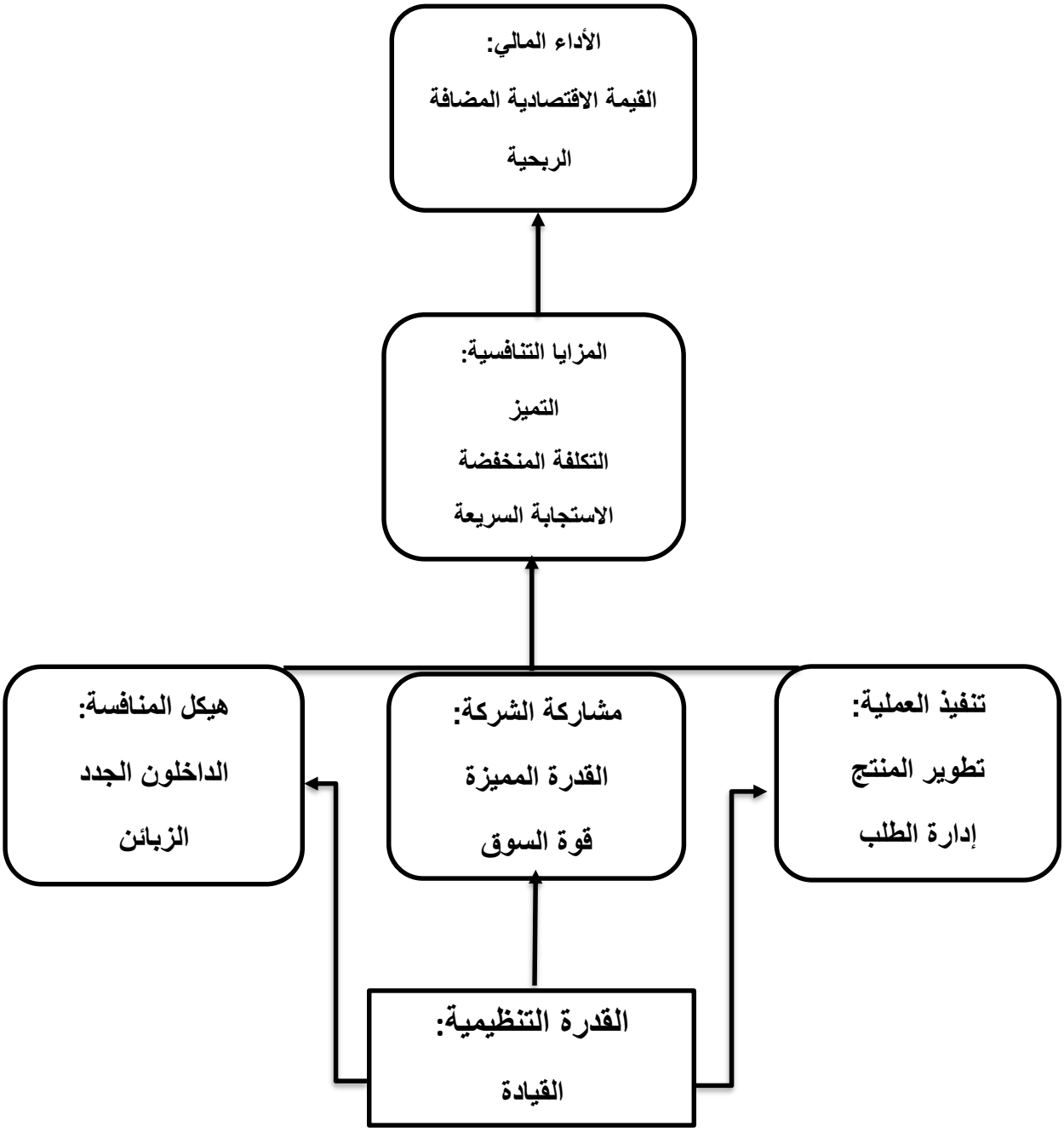

Source : Miller& Dess, 1998, p37

من خلال الشكل المبين نقول ان عندما يتم استخدام العوامل كما في الشكل السابق من قبل إدارة الشركات لبناء مركز مالي ناجح، وكذلك يتضح من الشكل أن الأداء المالي يحتل موقعا متقدما وتساهم كل العناصر الأخرى المبينة في الشكل في تحقيق أداء مالي متميز للشركة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء في المؤسسة

يعتبر تقييم الأداء من العوامل الأساسية التي يتوقف عليها نجاح أي تنظيم من التنظيمات الإدارية أو أي مشروع من المشروعات الاقتصادية للوصول إلى معدلات عالية من الكفاءة الإنتاجية، ونظر أهمية عملية تقييم قد قمنا بذكر ما يلي:

1. **مفهوم تقييم الأداء:** يعرف على أنه الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المؤسسة بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعله وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية غالبا ما تكون سنة[45].يعرف أيضا على أنه عملية قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية و تحديد الأهمية النسبية بين النتائج[46]

2. **أهمية تقييم الأداء:** تبرز أهمية تقييم الأداء في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية الحديثة من خلال ما تتميز به الموارد الاقتصادية من الندرة بالنسبة الاحتياجات المتزايدة والمتنافس عليها، ويمكن إيجاز أهمية تقييم الأداء في الجوانب الآتية:[47]

- يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها. كما يوفر المعلومات لمختلف المستويات في المنظمة أغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية، فضال عن أهمية هذه المعلومات للجهات الأخرى خارج المنظمة.
- يستهدف تقييم الأداء التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط الوحدة الاقتصادية المتمثلة بالإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد وغير ذلك لتحقيق الوفورات الاقتصادية، وتالفي الفقد والضياع الاقتصادي والإسراف المالي.
- على مستوى العمليات يؤدي تقييم الأداء إلى إجراء مسح ميداني شامل للوحدة الاقتصادية لغرض التعرف على سائر عملياتها الإنتاجية والوقوف على العالقات، التي تربط بين مختلف مراحل الإنتاج والتوصل إلى خصائص

---

[45] عجيلة حنان، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.2014/2013ص63.

[46] رقية غزال، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2015/2014ص16.

[47] حفصي رشيد، تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة2011/2010ص 28.

النشاط الإنتاجي الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية وأثر ذلك على إدارتها ودراسة اقتصاديات برامج التشغيل، وأثرها على كيفية الإنتاج بعوامل الإنتاج في مستويات التشغيل المختلفة تمهيدا للوصول إلى الإجراءات العلاجية، اللازمة لتالفي القصور في الأداء والعمل على استمرار نجاح الوحدة الاقتصادية في المستقبل.

- وعلى مستوى التسويق، فإن تقييم الأداء يهدف إلى التحقق من الوصول إلى حجم مبيعات مربح ومستوى الاحتفاظ بالزبائن أو زيادتهم بوصفهما مؤشرين للمنافسة ولتأكد من الكفاءة التسويقية بشقيها التشغيلي والسعري، ذلك ألن الكفاءة التسويقية بشطريها التشغيلي والسعري هي معيار لقوة
- وعلى المستوى المالي، فإن تقييم الأداء ينصب على التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر، بالإضافة إلى مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمنشأة، باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هو زيادة القيمة الحالية للمؤسسة والمحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية، وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار الربحية.

3. **اهداف عملية تقييم الأداء:** يهدف تقييم الأداء إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكسبية في الشركة، على توليد إيراديه سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينها تعني الثانية قدرة الشركة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة. ويعرفه البعض الآخر بمدى تمتع وتحقيق الشركة لهامش أمان عن حالة الإعسار المالي، وظاهرة الإفلاس، أو بتعبير آخر: مدى قدرة الشركة على التصدي للمخاطر و الصعاب المالية.[48]

يمكن تلخيص أهم أهداف عملية تقييم الأداء المالي فيما يأتي:

- تكشف عن الخلل الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي للمؤسسة وتصدر اقتراح الحلول لذلك.
- تقف على مدى كفاءة الوحدات والأقسام على القيام بوظائفها.
- تساعد على مدى تحقيق المؤسسة أهدافها المنشودة.
- تساعد متخذي القرار في إشرافهم توجيههم في سير جميع العمليات داخل المؤسسة.

[48] سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، رسالة مقدمة الاستكمال درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط 2010-2011 ص15.

هي جزء من عملية الرقابة الداخلية للمؤسسة.[49]

المطلب الثالث: مقاييس وأدوات التدقيقية لتقيم فعالية الاداء

نظرا أهمية البالغة لعملية تقييم الأداء حسب ما تطرقنا إليه في المبحث الثاني، فعلى أساسها يتم تحديد إمكانية تحقيق أهداف المؤسسة، يتم استخدام مجموعة من الأدوات لتقييم الأداء، فمن بين هذه الأدوات نجد التحليل المالي والذي يعتبر من الأدوات التقليدية وكذلك نجد بطاقة الأداء المتوازن.

1. تعريف التحليل المالي: يعرف التحليل المالي بأنه مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإفادة منها في الحكم على مركز المنشأة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في تقييم أداء المنشأة وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل.[50]ويعرف التحليل المالي بأنه: هي تقنية معالجة المعلومات المتحصل عليها من المحاسبية العامة بالإضافة إلى مصادر أخرى وتحليلها من أخل الوصول إلى نتائج يتخذ على ضوئها مسيرو القرارات المتعلقة بنشاطات، وتسمح بدراسة ومراقبة المردودية وتحديد فعالية تنظيم المؤسسة، كما أنها تسمح بمراقبة المسؤوليات سواء على المستوى التنفيذ أو مستوى الإدارة، وتعتبر المحاسبة التحليلية أداة ضرورية لتسيير المؤسسات و الشركات . [51]

2. الأهداف التحليل المالي: تعد نتائج التحليل المالي من اهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد، وعليه فان الاحليل المالي يهدف الى:

- التعرف على الوضع المالي للمؤسسة
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض وتغطية التزاماتها.
- تقييم السياسيات المالية وتشغيلية المتبعة.
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- التعرف على اتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.

[49] عبد الباقي بضياف، تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة2013–2014 ,ص30.

[50] هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة، عمان، سنة2000,ص.154.

[51] ناصر دادي عدون، محاسبة تحليلية، طبعة الثانية،0 دار المحمدية العامة، الجزائر، سنة1994,ص8.

- تقييم جدول الاستثمار في المؤسسة.
- يساعد التحليل المالي المؤسسة في معرفة نقاط القوة والضعف لديها، الامر الذي يساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة وتحسين إدارة المؤسسة.

3. وظائف التحليل المالي: يقوم المحلل المالي بثلاثة وظائف رئيسية تتمثل في:

- دراسة وتحليل البيانات المالية: تختص هذه الوظيفة بتحليل البيانات المالية الى الشكل او نمط الذي يمكن من استخدامها في معرفة جوانب القوة والضعف بالمركز المالي للمؤسسة، وتقدير عمليات التمويل في المستقل وكما تقوم بتقدير مدى الحاجة لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وبالتالي تقدير الحجم التمويل الإضافي المطلوب.
- تحديد شكل هيكل الأصول: يتم تحديد حجم الأموال المستمرة في كل من الأصول الثابتة والأصول الجارية كما يحدد حجم كل عنصر من العناصر المستمرة في هذه الأصول.
- تحديد الهيكل المالي للمؤسسة: تختص هذه الوظيفة بدراسة جانب الخصوم للميزانية من خلال تحديد المزيج الملائم للهيكل المالي من تمويل القصير الاجل وطويل الاجل، وكدا دراسة البدائل المختلفة التمويل وتكلفة كل بديل، الاثار المترتبة عنه.[52]

4. وسائل وأدوات التحليل المالي:

1.4 التحليل المالي بواسطة النسب المالية: يستخدم التحليل بالنسب كأداة لقياس وتقييم سيولة المؤسسة وكفاءة نشاطها التشغيلي وبربحيها ويتفق اغلب المختصين على الان النسب المالية تنقسم الى أربعة مجموعات رئيسية وكل مجموعة تنقسم بدورها الى مجموعة من النسب او المعدلات الملية وهي كالاتي:

- ✓ نسب السيولة: يقصد بها مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الاجل، أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تمكن المؤسسة من تغطية التزاماتها المالية وتجنب عدم الملائمة الفنية.
- ✓ نسبة التشغيل "النشاط": تقيس هده النسبة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لدى المؤسسة على مختلف الصعدة التشغيلية كإدارة المخزون ودمم المدينة وأصول الثابتة.
- ✓ نسب الهيكل المالي "التمويل": وتقيس مدى اعتماد المؤسسة عللا اقتراض في التمويل استماراتها وذلك مقارنة مع التمويل الذاتي المقدم من المالكين.

[52] مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد:04,العدد02,أكتوبر 2021 , جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر ص503.

✓ نسب الربحية : تستخدم نسبة الربحية لتقيم مدى قدرة المؤسسة على توليد مكاسب كافية من مختلف عملياتها و أنشطتها مقارنة بتكاليف و المخاطر التي تتكبدها خلال فترة زمنية معينة [53].

2.2 .التحليل بواسطة المؤشرات المالية:

تعتمد المؤسسة في تحليلها للميزانية على مجموعة من المؤشرات تعرف بالمؤشرات التوازن المالي ومتمثلة في:

- راس المال العامل الاجمالي FR: يعبر عن قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل الأصول الجارية أي استخدامات الدورية، ويحسب كما يلي:

من اعلى الميزانية: راس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الدائمة

من أسفل الميزانية: راس المال العامل = أصول الجارية – الديون قصيرة الاجل

- احتياجات راس المال العامل BFR: يعبر عن اجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، فهو يمثل الفرق بين اجمالي المخزونات وقيم القابلة لتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفيات المصرفية من جهة أخرى وتحسب كما يلي:

احتياجات راس المال العامل = (الأصول الجارية – الأموال الخزينة) – (الخصوم الجارية – المساهمات البنكية الجارية)

- الخزينة TN: تمثل الفرق بين التدفقات النقدية الخارجية والداخلية من والى المؤسسة خلال دورة الاستغلال، كما يمكن معرفتها من خلال الفرق بين راس المال العامل واحتياجات راس المال العامل، وتحتل بالعبارة التالية:

الخزينة = أموال الخزينة – القروض المصرفية

الخزينة = راس المال العامل – احتياجات راس المال العامل

5. تعريف بطاقة الأداء المتوازن:لقد تعددت التعريفات التي تبين مفهوم بطاقة الأداء المتوازن، فالبعض يعرفها بأنها: " أول عمل نظامي حاول تصميم نظام لتقييم الأداء والذي يهتم بترجمة استراتيجية المنشأة إلى أهداف

[53] مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد:04,العدد02 ,أكتوبر 2021 , جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر ص 505.

محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة ومبادرات للتحسين المستمر، كما أنها توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المنشأة."[54]

وأيضا عرفت بأنها: " أداة يتم بواسطتها ترجمة رسالة الوحدة واستراتيجيتها إلى أهداف ومقاييس تقوم على أربعة ركائز وهي الأداء المالي ورضا الزبائن وكفاية الأداء التشغيلي ثم الفرص التي توفر الوحدة الاقتصادية للعاملين فيها للتعلم والنمو."[55]

6. أهمية وأهداف بطاقة الأداء المتوازن:

1.6 أهمية بطاقة الأداء المتوازن: وتكمل أهمية بطاقة الأداء التوازن في:

- تعمل البطاقة بمثابة الحجر الأساس للنجاح الحالي والمستقبلي للمؤسسة، عكس المقاييس المالية التي تفيد بما حدث في الماضي ولا تشير إلى كيفية الاستفادة منها في تحسين الأداء مستقبلا.
- تكمن البطاقة من تشخيص وتحديد بصورة عملية مجالات جديدة ينبغي أن تتميز بها المؤسسة لتحقيق أهداف المستهلك والمؤسسة.
- المساعدة في التركيز على ما الذي يجب عمله لزيادة تقدم الأداء وتعمل كمظلة للتنويع المنفصل لبرامج المؤسسة مثل الجودة وإعادة التصميم وخدمة الزبون.
- توضح الرؤية الاستراتيجية وتحسن الأداء وتضع تسلسلا للأهداف وتوفر التغذية العكسية للاستراتيجية وتربط المكافئات بمعايير الأداء.
- تبقي بطاقة الأداء المتوازن المعايير المالية كملخص مهم لأداء العاملين والإدارة، وبنفس الوقت تلقي الضوء على مجموعة مقاييس أكثر عمومية وتفاعلا وترابطا بين المستهلك والعمليات الداخلية والعاملين وأداء النظام لتحقيق نجاح مالي طويل الأمد.

2.6 أهداف بطاقة الأداء المتوازن: يهدف استخدام بطاقة الأداء المتوازن إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل فيما يلي:

---

[54] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، بطاقة الأداء المتوازن: المدخل المعاصر لقياس الأداء الاستراتيجي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ،2009 الطبعة الأولى، ص57.

[55] سحر طلال إبراهيم، تقويم أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن–دراسة تطبيقية في شركة زين السعودية للاتصالات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد الخامس والثلاثون، ص 356.

- تهدف البطاقة للربط بين الرقابة التشغيلية على المدى القصير، مع توازن الرؤية الاستراتيجية على المدى الطويل .
- مراقبة العمليات اليومية وأثرها على التطورات المستقبلية.
- التركيز على أبعاد التوازن الرباعي للأداء المؤسسي.
- توحيد وتقوية الاتصال بين الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة.
- الرقي بجدوى النشاط الإداري ليشمل كافة جوانب المؤسسة.

يتضمن الإطار العام لنظام بطاقة الأداء المتوازن أربعة أبعاد تتفاعل وتتكامل فيما بينها ضمن ما يعرف بعلاقات السبب والنتيجة من أجل تحقيق رؤية واستراتيجية المؤسسة، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (7) هيكل بطاقة التوازن المالي

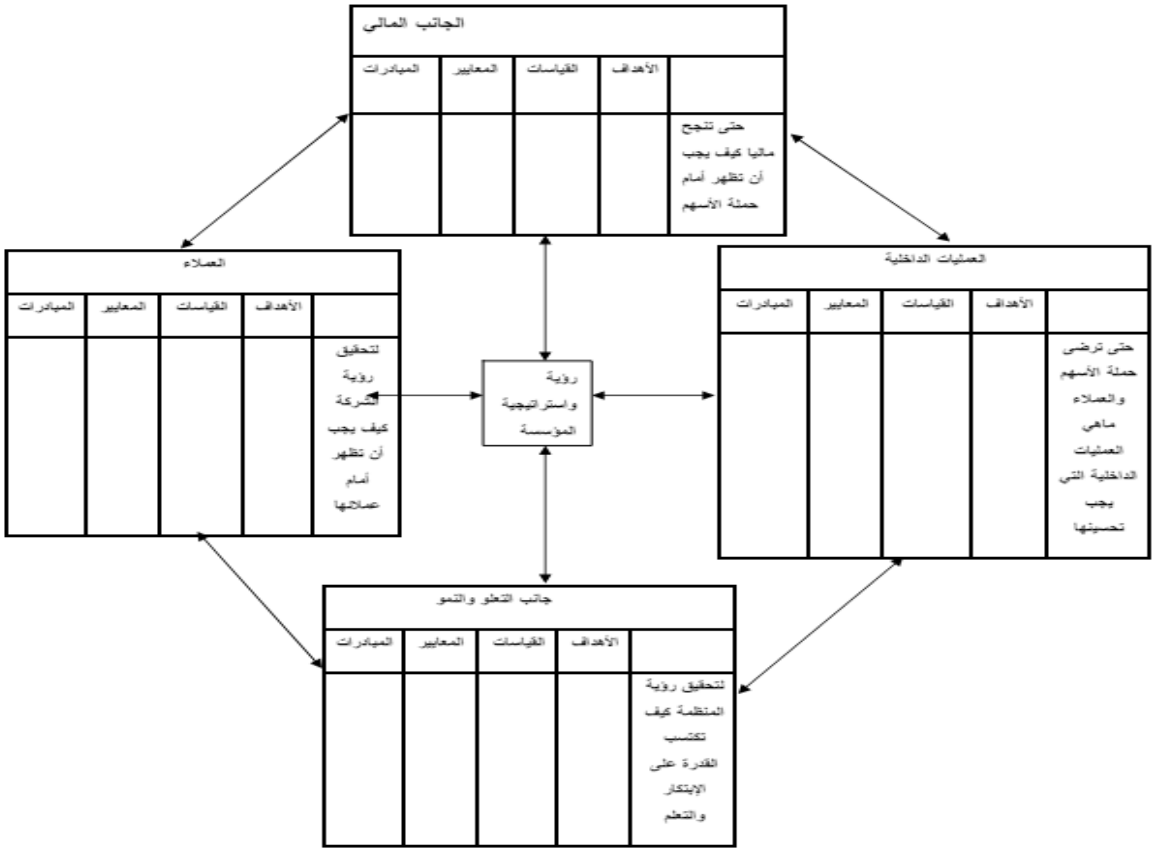

المصدر:

Paul R. Ninen, Balanced Scorecard Step- By- StepMaximizingPerformance andMaintaining Results, John Wiley & Sons, Inc, New York, 2002, P : 14

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل استنتجنا التعريف بأهمية التحليل المالي بعملية تقييم الأداء للمؤسسة وأهميتها كونها عملية مستمرة ومهمة بالنسبة للمؤسسة لما توفره من معلومات للإدارة المؤسسة ولاتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة . من بين الأدوات الحديثة لعملية تقييم الأداء نجد نسب المالية وكذلك بطاقة الأداء المتوازن .تعرضنا إلى المفاهيم وأسباب ظهورها ومكوناتها وكذا التعريف؛ ظهور بطاقة الأداء المتوازن ساهم إلى حد كبير في التغلب على المشاكل التي تواجه المؤسسات الاقتصادية .وللإلمام بالموضوع سنحاول إسقاط الدراسة النظرية على الجانب الميداني في مؤسسة الجلد وحدة العامرية، وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

دراسة حالة

مؤسسة تافنة - العامرية

تمهيد:

بعدما تطرقنا فيما سبق الى التدقيق والتدقيق المالي حيث استطعنا الالمام بكل حيثيات و التفاصيل المتعلقة بالتدقيق و التدقيق المالي, كما حاولنا ابراز أهمية التدقيق المالي على الأداء المالي المستخدمة للمؤسسة , لهدا سنحاول في هذا الفصل اسقاط ما تطرقنا اليه على مؤسسة محل الدراسة خصوصا في ما يتعلق باستخدام النسب و المؤشرات المالية و أهميتها في تحسين أداء المالي للمؤسسة .من اجل هذا سنتطرق في هذا الفصل الى تعريف بالمؤسسة محل الدراسة ثم دراسة الوضعية المالية بواسطة النسب المالية والمؤشرات التوازن المالي و بطاقة الاداء المتوازن.

المبحث الأول: التعريف بمؤسسة ثافنة العامرية

باعتبار أن مؤسسة مدبغة ثافنة محل دراستنا سنحاول التطرق في هذا المبحث على تعريفها وكذلك إلى الواقع التنظيمي للمؤسسة وهذا من خلال ما يلي:

المطلب الأول: تعريف بمدبغة ثافنة وتطور تاريخي للمؤسسة

هي مؤسسة ذات طابع صناعي تأسست في إطار برنامج قسنطينة 1958 ملك خاص من جنسية أجنبية (ألمانية)، في اليوم الأول من الاستقلال فتحت أبواب المؤسسة وبدأت في الإنتاج بإدارة سانتال التي صادفتها مشاكل عديدة، نظرا لفقدان المؤهلات من جهة وغياب التنسيق من جهة أخرى.وفي نهاية 1972 باختلاط TAL وS.L.A.C تأسستS.O.N.I.P. E.Cو بقيت تتلقى الأوامر واتخاد القرارات من المديرية العامة لجيجل فقد تخصصت المؤسسة بصناعة الجلود وكذلك تملك نشاط إضافي والذي يتمثل في مقاولة مع المؤسسات التجارية عن طريق تحويل الجلود الخام إلى الجلد المصنع صالح للتصنيع كل من الملابس أو الأفرشة، ويبلغ رأسمالها 96000.000.0 مليار دينار جزائري، وعدد العمال 78 عامل. اما عن بطاقة تعريفية بالمؤسسة المتمثلة في:

- موقعها الكتروني: www.tannerietafna.dz و يسمح موقعها الكتروني للزوار معلومات عن الشركة الام، طبيعة عملها، رقم اعمالها ، تاريخ تأسيسها.
- انواع الجلود المصنعة: جلد خشن، ناعم، متوسط الخشونة.
- الألوان متوافرة بالمؤسسة: كل الألوان متوافرة الاكثر طلبا الاحمر الفاتح، الاحمر الغامق، الاسود، الازرق.
- بريدها الالكتروني: tafna-elamria@hotmail.fr
- العنوان: المنطقة الصناعية العامرية ولاية عين تموشنت
- رقم الهاتف:52 34 76 43 213 00

- الموقع الجغرافي:

- 42 kms. ..... وهران
- 32 kms.....عين تموشنت
- 22 kms ..... حمام بوحجر
- 09 kms.....حاسي الغلة

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يحض الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة أهمية كبيرة في حقيق أهدافها والتعايش مع محيطها، فهو يسمح بتحديد مختلف الوظائف لكل المصالح الموظفين المناسبين لكل وظيفة، ويندرج هذا من خلال عملية التسيير المناسبة للوصول الى الأهداف المؤسسة التي تم تحديدها من قبل وبالنسبة لمدبغة ثافنة باعتبارها نظام فهي تتكون من مجموعة مصالح كما يوضح في المخطط الاتي:

الشكل (8) الهيكل التنظيمي للمؤسسة

المصدر: من وثائق المقدمة من طرف المؤسسة

ومن خلال الجدول يمكننا ان نقول ان هيكل المؤسسة منقسم الى:

- المدير: يمثل قمة الهرم في اتخاذ القرارات فيما يخص جميع المصالح.
- مصلحة العمال: تقوم بتسيير بكل ما يتعلق بشؤون العمال منها الجانب المادي والمعنوي للعامل.
- مصلحة المحاسبة: تختص بتسيير الجانب المادي للعامل.

- مصلحة التسيير والمراقبة: تتعلق اعمالها بمراقبة العمال التي تقوم بها المصالح الاخر وتصادق عليها.
- مصلحة التخزين: تختص هذه المصلحة كل ما يتعلق بالمخزونات سواء كانت مواد أولية مستعملة في التصنيع وكذلك المنتجات التامة الصنع.
- مصلحة التصنيع: وتضم كل مجموعة من الأقسام بدءا من القسم التقنيٍ وقسم التصنيع وقسم إعادة التصنيع.
- مصلحة الصيانة: وتتمثل مهامها في تصليح الآلات، ميكانيكية، السيارات والحدادة... أخل من الأعمال الأخرى اليت تساهم في العملية الإنتاجية.
- مصلحة الأمن: تقوم بتوفيَر الأمن للموظفين عن طريق برامج أمنية خاصة وتنظيم العمال المختصين في ذلك.
- مصلحة الدبغ: حيث يثم فيها دبغ مادة "الكوير" الى الألوان التي تتماشى مع رغبة الزبائن.
- مصلحة اعادة الصبغ: ويتم فيها اعادة دبغ مادة " الكوير" حيت يكون اللون في المستوى المطلوب.

المطلب الثالث: نشاط مؤسسة مدبغة الثافنة العامرية

تعد مدبغة ثافنة مؤسسة اقتصادية تنشط في المجال الصناعي والتسويقي بالتالي فهي تقوم بتقدمي منتجات تطرحها الأسواق وهدا من خلال قيامها بمجموعه من النشاطات المتمثلة في الشكل التالي:

الشكل (9) طبيعة نشاط المؤسسة

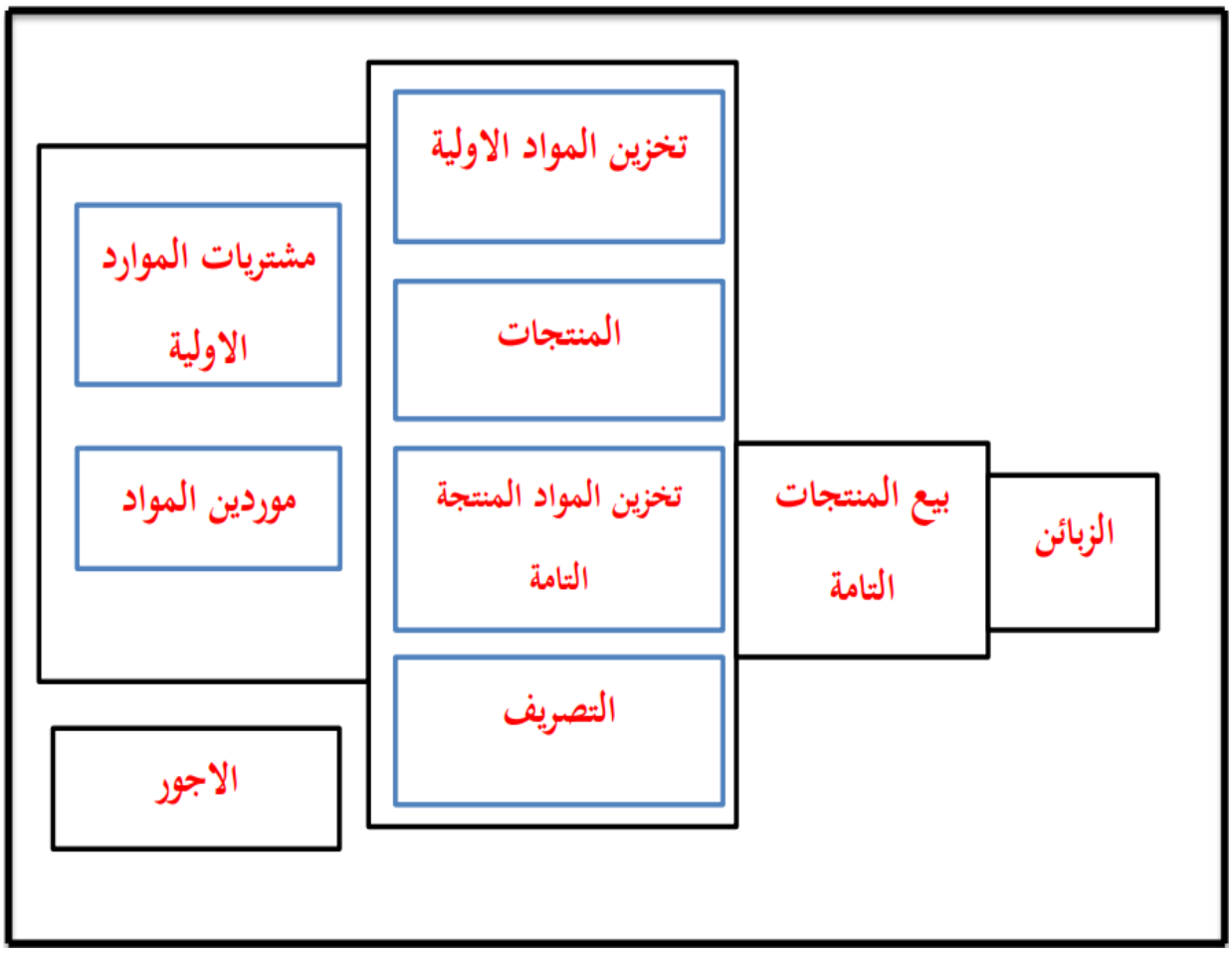

المصدر: من الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

ومن خلال الشكل مبين نقول ان مهام المؤسسة مقسمة الى عدة أدوار:

1. بالنسبة لدور المؤسسة:

يتمثل دور المؤسسة في تحويل جلود الحيوانات إلى جلود من نوع "الكوير" كمادة جائزة لصناعة الأحذية، والألبسة، وكذلك المفروشات.

2. بالنسبة لدور الفروع:

- تقوم بتصنيف الجلود من ثم تجفيفها، وبعد ذلك القيام بتبليلها الإعادة اسَتجاع ادلياه فيها.
- تتجسد منتجات المؤسسة لمادة "الكوير" في تحويل الجلود وذلك من خلال نزع الوبر الموجود فوق الجلود.
- نزع الشحوم باستعمال ألالت المخصصة لذلك مع إزالة المواد الكيمائية من الجلود.
- تحضٌر الجلود للصبغ ويشترط فًي ذلك أن تكون المادة الكيمائية المستعملة متوازنة وبنسبة مضبوطة.

ويشرح المخطط عمل المؤسسة من عمليات شراء المواد الاولية من قبل مورديها الى ورشات تختزينها وورشات التحويل لتصبح منتجات تامة الصنع لتخزن حيت موعد تصريفها لتستلم من قبل الزبون.

المبحث الثاني: دراسة المؤسسة بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي

المطلب الأول: دراسة بواسطة النسب المالية:

الميزانية المالية لسنوات (2018-2019-2020)

الجدول (3) ميزانية الاصول

الجانب الأصول	2018	2019	2020
<u>أصول غير جارية</u>			
الأراضي	103557800	392688000,00	392688000,00
البناءات قيد الإنجاز	605955,93	666405,93	666405,93
التثبيتات العينية او المادية	235 004 008,21	223436934,08	221233216,11
القروض والأصول مالية غير الجارية	1712820,00	16398200,00	16398200,00
ضرائب مؤجلة عن الأصل	608280,97	2854769,46	2944665,39
مجموع الأصول غير الجارية	341569838,55	621313025,59	619274200,74
<u>أصول جارية</u>			
المخزون الجاري	156835597,80	179058079,12	212700808,99
الزبائن	227739719,40	214618012,15	133008204,15
مدينون اخرون	2185673,36	1637847,11	2026881,69
حسابات دائنة أخرى	----------	1132930,27	---------
الخزينة	9602056,40	8721533,15	4625098,44

مجموع الأصول الجارية	393363046,96	405168400,80	352360993,27
مجموع العام للأصول	734932885,51	1026481426,39	971635194,30

المصدر: من وثائق المؤسسة

الجدول (4) جانب الخصوم

الجانب الخصوم	2018	2019	2020
رؤوس الأموال الخاصة			
فوارق إعادة التقييم	----------	289130200,00	289130200,00
نتيجة صافية /نتيجة صافية	-13005878,63	-29511195,49	-29511195,49
ترحيل من جديد	----------	----------	8562280,36
حسابات الارتباط	128541477,70	144611469,01	95481682,72
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	115535599.07	4042330479.52	364104706.18
الخصوم غير جارية			
قروض وديون مالية	----------	408168713,14	325584011,02
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	440382207,84	----------	2666385,55
موؤنات ومنتجات ثابتة مسبقا	9374547,73	9394584,03	10281675,55
مجموع الخصوم غير الجارية	449756755,57	417563297,17	338532072,53

الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة	**144771260,50**	**158460025,43**	**129206413,15**
ضرائب	**274341,00**	**18920643,82**	**11197581,99**
ديون أخرى	**2155,02**	**27304120,23**	**35879223,37**
خزينة سلبية او خزينة الخصوم	**169640530,87**	**2866,22**	**92715196,81**
الخصوم الجارية	**169640530,87**	**204687655,70**	**268998416,32**
مجموع العام الخصوم	**734932885,51**	**1026481428,32**	**971635194,03**

المصدر: من وثائق المؤسسة

❖ **نسب السيولة:** تحدد نسب السيولة مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها من الخصوم المتداولة من خلال ما تملكه من الأصول المتداولة

جدول (5) نسبة السيولة

الاسم	القانون	2018	2019	2020
نسبة التداول	لأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة	**2,31 =**	**1,97 =**	**1,30 =**
نسبة تداول السريعة	(الأصول المتداولة – المخزون) / الالتزامات المتداولة	**2,32=**	**1,94=**	**1,29=**

نسبة النقدية	القيم الجاهزة / الالتزامات المتداولة	**0,027=**	**0,042=**	**0,035=**

المصدر: من اعداد الطالبين.

التعليق على نسب السيولة:

- نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة التداول في سنة 2018 بلغت الذروة حيت قدرت ب **(2,31)** ثم انخفضت في 2019 لتصل الى **(1,97)** ثم واصلت الانخفاض في سنة 2020 بلغت **(1,30)**.
- نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة التداول السريعة في سنة 2018 بلغت الذروة حيت قدرت ب (2,32) ثم انخفضت في 2019 لتصل الى **(1,94)** ثم واصلت الانخفاض في سنة 2020 بلغت **(1,29)**.
- نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة النقدية في سنة 2018 حيت قدرت ب **(0,027)** ثم ارتفعت في 2019 لتصل الى **(0,042)** ثم انخفضت في سنة 2020 الى **(0,035)**.

❖ **نسب التمويل:** يوضح الجدول التالي مختلف نسب التمويل للمؤسسة محل الدراسة.

الجدول (6) نسبة التمويل

الاسم	القانون	2018	2019	2020	المتوسط
نسبة التمويل الدائم	راس المال الخاص+ الخصوم غير الجارية / الأصول الثابتة	**1,65 =**	**1,32 =**	**1,14 =**	**1.87=**
	راس المال الخاص / الأصول الثابتة	**0,33 =**	**0,650=**	**0,58 =**	**0.52=**

نسبة التمويل الذاتي					
نسبة الاستقلالية المالية	راس المال الخاص / الخصوم غير الجارية +الخصوم الجارية	**=0,018**	**= 0,65**	**= 0,60**	**=0,42**

المصدر: من اعداد الطالبين.

التعليق على نسب التمويل:

- نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة التمويل الدائم قدرت سنة 2018**(1,65)** ثم انخفضت في 2019و 2020 على التوالي ب **(1,32)** و **(1,14)**.
- نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة التمويل الذاتي للمؤسسة قدر سنة 2018 ب **(0,33)** ثم ارتفعت في 2019 الى اقصى نقطة **(0,65)** ثم انخفضت في 2020 الى **(0,58)**.
- نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاستقلالية المالية قدرت سنة 2018 ب (0,018) ثم ارتفعت في 2019 الى اقصى نقطة **(0,65)** ثم انخفضت في 2020 الى **(0,60)**.

❖ **نسب النشاط:** تعد نسب النشاط نوع من أنواع المقاييس المالية التي يمكن من خلالها تقييم وقياس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توظيف الأصول في ميزانيتها العمومية وتحريكها على اختلاف أنواعها، تبعًا لنشاط الشركة لتوليد الإيرادات والنقدية، ولذلك يشار إلى نسب النشاط عادةً باسم نسب الكفاءة.

الجدول (7) نسب النشاط

الاسم	القانون	2018	2019	2020	المتوسط
معدل دوران اجمالي الأصول	صافي المبيعات / اجمالي الأصول	**0,30=**	**0,21=**	**0,13=**	**0,21=**
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / متوسط اجمالي الأصول الثابتة	**0,31=**	**0,22=**	**0,10=**	**0,21=**
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / متوسط اجمالي الأصول المتداولة	**0,61=**	**0,53=**	**0,35=**	**0,49=**

المصدر: من اعداد الطالبين.

التعليق على نسب النشاط:

- نلاحظ من خلال الجدول ان معدل دوران الإجمالي للأصول بلغ **(0,30)** في 2018 ثم انخفض ب **(0,21)** في 2019 ثم واصل الانخفاض في سنة 2020 ب **(0,13)**.
- نلاحظ من خلال الجدول ان معدل دوران الأصول الثابتة بلغ اعلى قيمة في سنة 2018حيت قدرت ب **(0,31)** ثم انخفض سنة 2019 الى **(0,22)** وواصل الانخفاض في سنة 2020 ب **(0,10)**.
- نلاحظ من خلال الجدول ان معدل دوران الأصول المتداولة بلغ سنة 2018 (0,61) ثم انخفض في ستة 2019 ب **(0,53)** ثم واصل الانخفاض في سنة 2020 ب **(0,35)**.

المطلب الثاني: دراسة الوضعية المؤسسة بواسطة المؤشرات التوازن المالي

- حساب مؤشرات التوازن المالي لسنوات (2018-2019-2020).

الجدول (8) مؤشرات التوازن المالي

الاسم	القانون	2018	2019	2020
راس المال العامل FR	أصول الجارية – ديون قصيرة الاجل	**223722516,09**	**200480745,1**	**83362577,95**
احتياج راس المال العامل BFR	(الأصول الجارية – أموال الخزينة)-(ديون قصيرة الاجل – المساهمات البنكية)	**214122615,31**	**191762078,17**	**171452676,329**
الخزينة TN	خزينة الأصول – خزينة الخصوم	**9599900,78**	**8718666,93**	**-88090098,379**

المصدر: من اعداد الطالبين.

التعليق على المؤشرات التوازن المالي المالية:

- نلاحظ من خلال الجدول ان راس المال العامل FR بلغ سنة 2018 اعلى قيمة **(223722516,09)** ثم انخفض في 2019 ب **(200480745,1)** ثم انخفض في سنة 2020الى أدني قيمة ب **(83362577,95)**

- نلاحظ من خلال الجدول احتياج راس المال العامل BFR بلغ سنة 2018 اعلى قيمة (214122615,31) ثم انخفض في 2019 ب **(191762078,17)** ثم انخفض في سنة 2020الى أدنى قيمة ب **(171452676,329)**.
- نلاحظ من خلال الجدول ان الخزينة TN بلغت سنة 2018 اعلى قيمة **(9599900,78)** ثم انخفضت في 2019 ب **(8718666,93)** ثم انخفض في سنة 2020الى أدنى قيمة ب **(-88090098,379)**.

المطلب الثالث: تحليل الوضعية المؤسسة بواسطة نسب المالية والمؤشرات التوازن المالي.

1. تحليل نسب السيولة لثلاثة سنوات (2018-2019-2020):

الشكل (10) نسبة السيولة

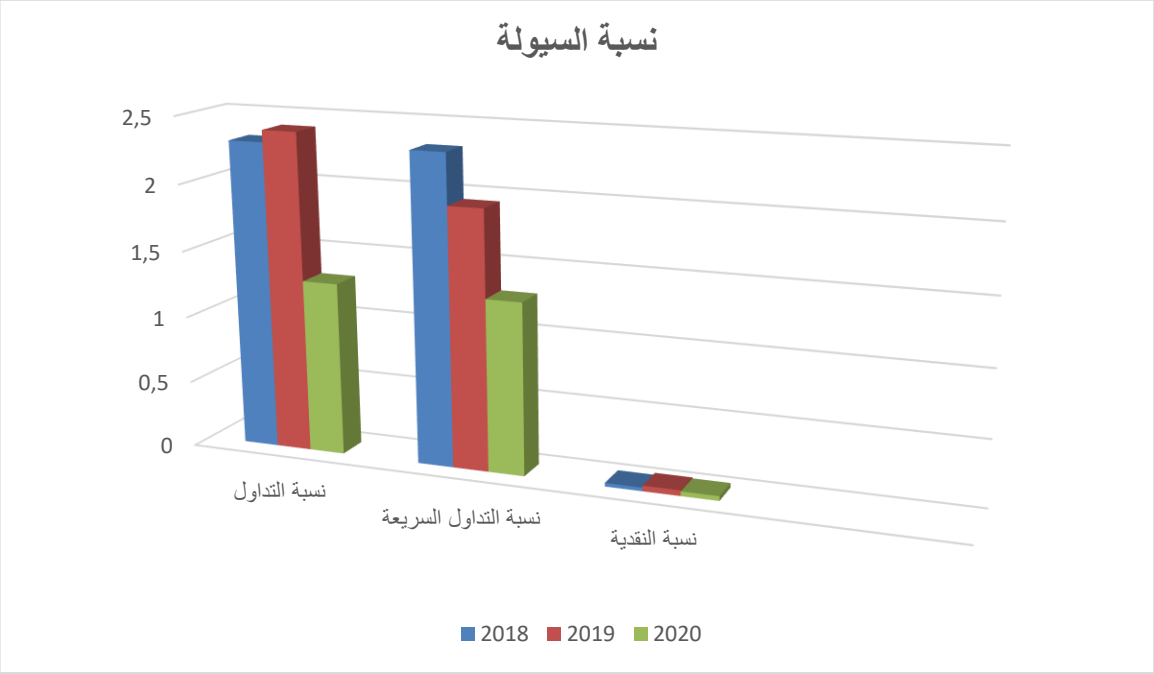

المصدر: من اعداد الطالبين.

نلاحظ من خلال الشكل رقم ان نسبة التداول تجاوزت الواحد خلال سنوات الدراسة و هذا يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل ديون قصيرة الاجل و هذا يدل أيضا على وجود راس مال العامل موجب خلال ثلاث سنوات كما تؤكد هذه النسبة ان للمؤسسة سيولة معتبرة فحققت سنة 2018 افضل نسبة ما يعادل 2,31 و ذلك يعني ان الشركة لديها القدرة على تسوية التزاماتها دون عوائق, اما في ما يخص نسبة التداول

السريعة فهي أيضا تفوق الواحد أي تدل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل دون لجوء الى بيع البضاعة و كانت اعلى نسبة 2018 قدرت ب 2,32 أي واحد دينار من ديون قصيرة الاجل لدينا 2,32 دينار من أصول سريعة التحول للنقديات اما بالنسبة لسيولة الجاهزة (نسبة النقدية) فسجلت 2018 اقل نسبة 0,027 مقارنة بسنوات الأخرى هذا يدل على ان المؤسسة أموالها السائدة قد انخفضت ثم نجد انها ارتفعت في سنة الموالية سنة 2019 كأعلى نسبة لها.

2. تحليل نسب التمويل لثلاثة سنوات (2018-2019-2020):

الشكل (11) نسب التمويل

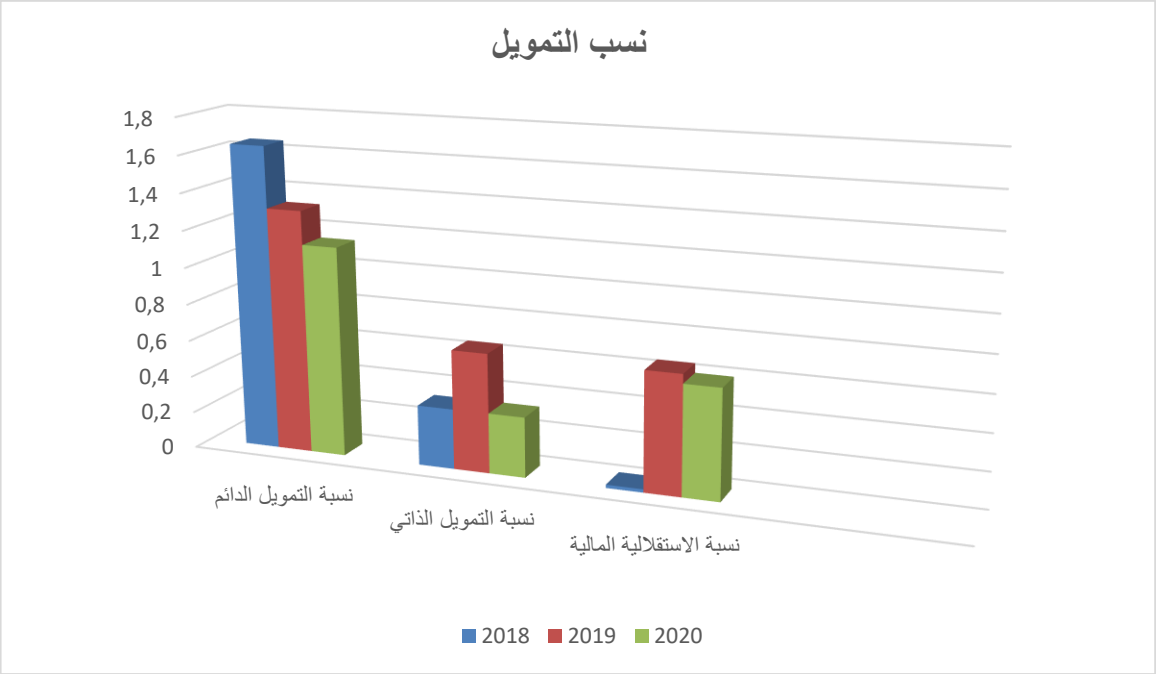

المصدر: من اعداد الطالبين.

من خلال تحليلنا لنسب السيولة للمؤسسة خلال سنوات الدراسة لاحظنا ان نسبة التمويل الدائم في سنوات الثلاث فاقت الواحد وهذا يدل على ان المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال هذه السنوات، كما يوضح أيضا من خلال المتوسط ان نسبة التمويل امولها الدائمة تغطي **(1,87)** مرة أصولها

الثابتة، اما بالنسبة للتمويل الذاتي فتضح انها كانت اقل من الواحد بمعنى ان المؤسسة غير قادرة على تغطية أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة كما يدل أيضا على ان المؤسسة لا تتمتع باستقلالية المالية.

اما بالنسبة للاستقلالية المالية ففي سنة 2018 لاحظنا ان المؤسسة سجلت نسبة **(0,018)** وهذه نسبة صغيرة جدا مقارنة بالنسبة المرجعية **(0.05)** وهذا يعني ان المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع المؤسسة الحصول على موارد مالية الا بالضمانات اذ لا بد لها من تخفيض ديونها قصيرة وطويلة الاجل، اما في سنوات 2019و 2020 فكانت النسبة **(0,6)** وهذه النسبة جيدة مقارنة بالنسب السابقة اذ يمكننا القول ان المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية في هذه السنوات.

3. تحليل نسب النشاط لثلاثة سنوات (2018-2019-2020):

الشكل (12) نسب النشاط

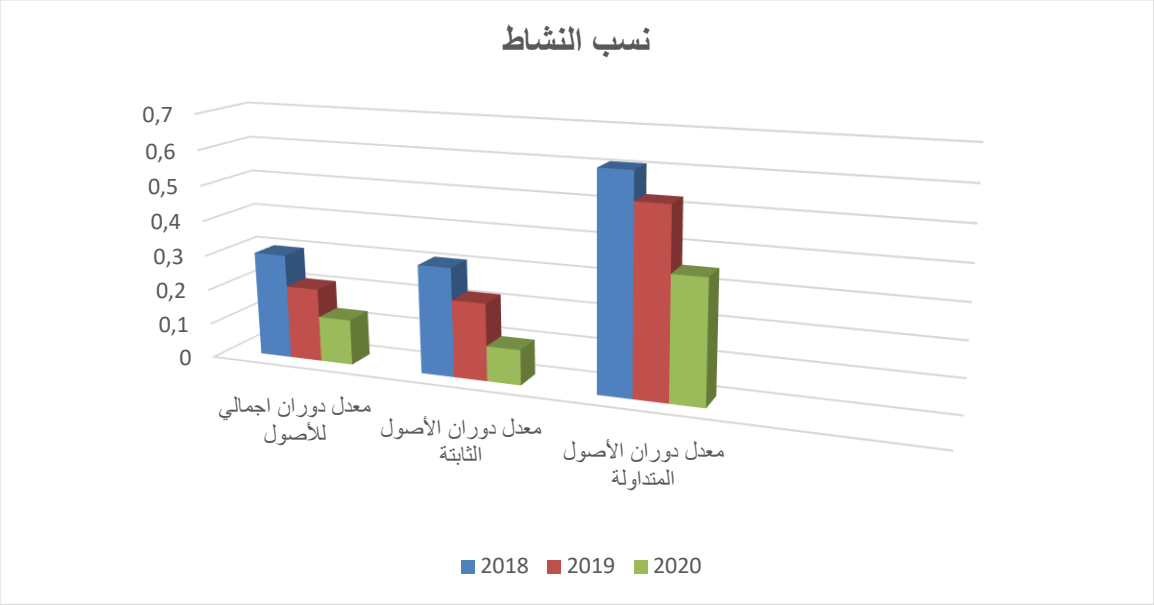

المصدر: من اعداد الطالبين.

من خلال تحليلنا لنسب النشاط خلال سنوات الدراسة كان هناك انخفاض و تدهور قيمة معدل دوران الأصول بشكل تدريجي , مما يعني ضعف قيمة المبيعات المتولدة عن كل دينار من قيمة الأصول , و هذا يعني

ان كل 1 دينار من أصول المستمرة يتولد عنه بمعدل متوسط **(0,21)**دينار من مبيعات الصافية , و سبب هذا التدني انخفاض رقم الاعمال رغم ارتفاع الحاصل في اجمالي الأصول بمعنى عدم قدرة اصوله على رفع مستوى النشاط من خلال زيادة في المبيعات اما بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة فهو في انخفاض مستمر و هذا يدل عن تراجع نشاط الأصول الثابتة رغم انها تستحوذ على نسبة اقل من اجمالي الأصول أي ان كل 1 دينار من الأصول الثابتة ينتج عنه مبيعات صافية بمتوسط **(0,21)**, و من هنا يجب على الشركة متابعة هذا المعدل طيلة السنوات القادمة لمعرفة سبب زيادة في استمارته اما بالنسبة للمعدل دوران الأصول المتداولة نلاحظ أيضا ان هناك انخفاض في هذا المعدل خلال سنوات الدراسة و كان سبب هذا الانخفاض نقص في خلق المبيعات الجديدة , و يترتب عن كل واحد دينار من الأصول المتداولة مبيعات صافية بمتوسط **(0,49)** دينار .

4. تحليل مؤشرات التوازن المالي خلال ثلاثة سنوات (2018-2019-2020):

الشكل (13) مؤشرات التوازن المالي

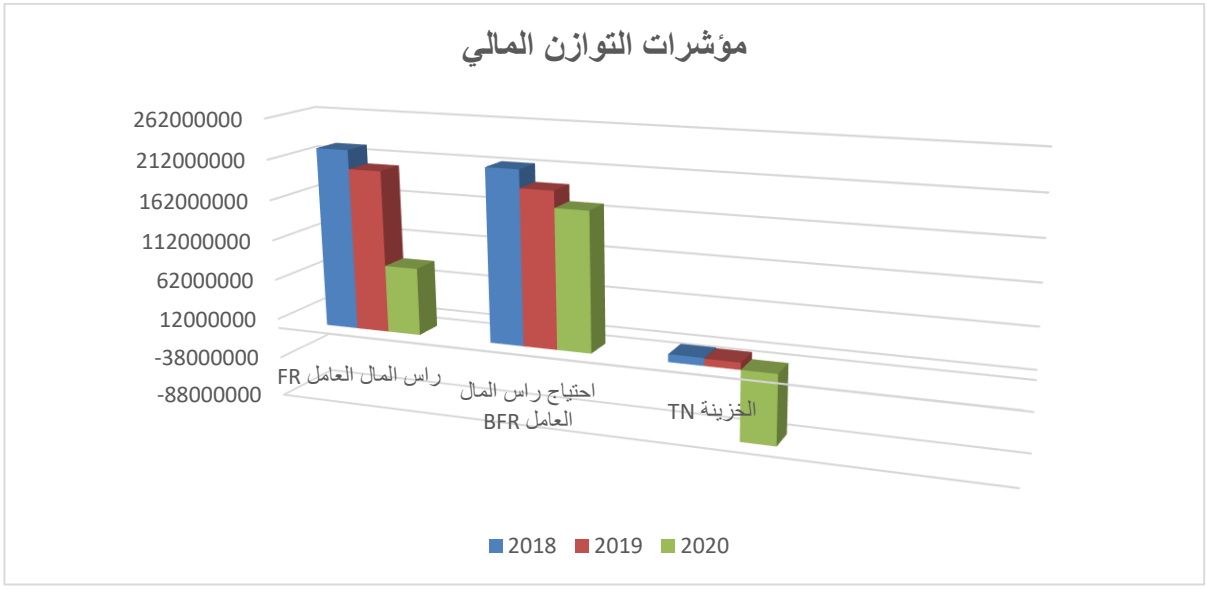

المصدر: من اعداد الطالبين.

من خلال تحليلنا للمؤشرات للسنوات ثلاث محل الدراسة تبين ان راس المال العامل موجب و قيمته جد معتبرة و هو ما يؤكد على ان المؤسسة في توازن مالي لابأس به الشي الذي يؤدي الى زيادة ثقة المتعاملين الماليين مع

المؤسسة كما ان التوازن المالي تتمتع به المؤسسة يدل ان هناك هامش امان و هو ما يفسر إضافة الى قدرتها على تغطية أصولها الثابتة انطلاقا من أموالها الدائمة و قدرتها على تسديد جزء من ديونها القصية الاجل, اما عن احتياج راس مال العامل فكان خلال سنوات الدراسة موجب بمعنى ان المؤسسة لم تغطي احتياجات دورتها حيث نلاحظ انه في انخفاض مستمر و هذا الانخفاض راجع الى ارتفاع موارد التمويل لدى يستلزم على المؤسسة زيادة في احتياجات التمويل, بالنسبة للخزينة فتضح ان في سنة 2018 و 2019 كانت الخزينة موجبة و هدا دل على قدرة المؤسسة في هذه السنوات في تغطية موارد للاحتياجات الدورة و ان للمؤسسة سيولة تساعدها على مواجهة احتياجاتها قصيرة الاجل على عكس سنة الأخيرة التي انخفضت فيها الخزينة **(88-)** مليون و هذا العجز بسبب عدم قدرة راس مال العامل صافي الإجمالي على تغطية احتياجات راس مال العامل و هنا المؤسسة في حالة عجز كبيرة أي انها غير قادرة على تسديد ديونها في اجالها و هذا يهدد وجود المؤسسة في حالة لم تخدد إجراءات بحله.

المبحث الثالث: دراسة الوضعية المالية بواسطة بطاقة الأداء المتوازن

المطلب الأول: قياس الأداء وفق كل بعد من أبعاد بطاقة الأداء المتوازن.

1. **البعد المالي:** يقيس هذا البعد ربحية المؤسسة ويعتمد هذا الجانب على الفوائد المحققة ألن بقاء المؤسسة واستمراريتها مرهون بمدى الفوائد والأرباح المحققة، ويقاس الأداء من خلال هذا الجانب عن طريق معدل دوران الأصول ومعدل نمو الأرباح ومعدل السيولة.

- معدل دوران الأصول= (صافي المبيعات/إجمالي الأصول) ×100

الجدول (9) معدل دوران الاصول

السنوات	2018	2019	2020
معدل دوران الأصول	%30,5	%20,9	%13,6

المصدر: من اعداد الطالبين.

نلاحظ أن معدل دوران الأصول الذي حققته المؤسسة خلال الفترة (2018-2020) تميز بالانخفاض وهذا ما يدل على فشل المؤسسة في التحكم في أصولها واستغلالها الاستغلال الأمثل الذي يسمع بنمو مبيعاتها

- معدل المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة.

الجدول (10) معدل المردودية المالية

السنوات	2018	2019	2020
معدل المردودية المالية	%-11,25	%-0,73	%-7,98

المصدر: من اعداد الطالبين.

من خلال الجدول أعاله نلاحظ أن معدل المردودية تحت الصفر وهذا يرجع لعدة إلى الخسائر التي تتلاقها المؤسسة من سنة إلى أخرى نتيجة عدم تحكم المؤسسة في مواردها بصفة جيدة.

- معدل السيولة العامة =الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة

الجدول (11) معدل السيولة العامة

السنوات	2018	2019	2020
معدل السيولة العامة	%23,1	%19,7	%13

المصدر: من اعداد الطالبين.

من خلال الجدول أعاله نلاحظ أن معدل السيولة أكبر من الواحد على مدار ثالث سنوات وهذا يدل على توفر السيولة الكافية التي تسمح للمؤسسة بمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

2. **بعد العملاء:** كي تتمكن المؤسسة من تحديد حصتها السوقية ومدى قدرتها على جلب عملاء جدد فإنه يمكن أن تعد المؤشرات الخاصة بمنظور العملاء من خلال المجموعات الأساسية ألهداف هذا البعد ومدى ارتباطها باستراتيجية المؤسسة.

- نمو حجم المبيعات= (مبيعات السنة ن-مبيعات السنة ن-1) /مبيعات السنة ن-1

الجدول (12) نمو حجم المبيعات

السنوات	2018	2019	2020
نمو حجم المبيعات	%23,49	%13,87	%-25,70

المصدر: من اعداد الطالبين.

نلاحظ من الجدول أعاله أن المؤسسة كانت تحظى بحصة سوقية البأس بها في سنة 2018 لتنخفض في سنة 2019 بسبب انخفاض الطلب من طرف العملاء وتخسر كل العملاء في سنة 2020.

- درجة الاحتفاظ بالعميل واكتساب عملاء جدد= (التغير في عدد العملاء في سنتين ن ون1− ×) /عدد العملاء في السنة ن

الجدول (13) درجة الاحتفاظ بالعميل واكتساب عملاء جدد

السنوات	2018	2019	2020
درجة الاحتفاظ بالعميل واكتساب عملاء جدد	%6,25	%−14,28	%−33,33

المصدر: من اعداد الطالبين.

نلاحظ ان المؤسسة في سنة 2018 كان لديها القدرة على الحفاظ على عملائها واكتساب عملاء جدد كما انها خسرت عدد من عملائها في سنة 2019و 2020 ولم تكسب عملاء جدد ما أدى إلى انخفاض الطلب على منتجاتها وانخفاض حصتها السوقية.

3. **بعد العمليات الداخلية:** تشكل العمليات الداخلية العامل الأساسي في تكوين قدرة المؤسسة الاقتصادية الأدائية والتنافسية كما يعتبر هذا البعد أحد أهم مرتك ازت البناء في السوق التنافسية. وهو بعد يتكامل مع البعدين السابقين ومن بين المؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسة في هذا المنظور ما يلي:

- التحسين في الإنتاجية = القيمة المضافة للسنة (ن) − القيمة المضافة للسنة (ن 1 −) /القيمة المضافة للسنة (ن1)

الجدول (14) التحسين في الإنتاجية

السنوات	2018	2019	2020
التحسين في الإنتاجية	%9,13	%12,72	%50

المصدر: من اعداد الطالبين.

نلاحظ من خلال الجدول أعاله أن المؤسسة تعرف تزايد في معدل التحسين من قيمتها الإنتاجية من سنة إلى أخرى وهذا قد يكون سببه زيادة كفاءة عمال المؤسسة.

4. **بعد التعلم والنمو:** وهذا يرتكز على مدى قدرة المؤسسة على توفير تكوين وتأطير مناسب لكفاءاتها إلى جانب قابلية هؤلاء الكفاءات للتطور المستمر ومن هذا المنطلق يعتبر منظور التعلم والنمو ذو أهمية بالغة، ومن بين المؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسة في هذا المنظور ما يلي:

- معدل التأطير =عدد المؤطرين / إجمالي العمال

الجدول (15) معدل التأطير

السنوات	2018	2019	2020
معدل التأطير	%7,52	%10,89	11,96%

المصدر: من اعداد الطالبين.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل التأطير ارتفع سنة 2019 الى غاية 2020 وهذا راجع إلى ارتفاع عدد المؤطرين وهذا يدل على أن المؤسسة أعطت أهمية لتأطير كفاءاتها نظرا للتغيرات البيئية الحاصلة وحدة المنافسة المشتدة من طرف مختلف المؤسسات.

- معدلات التوظيف: =عدد الموظفين في السنة ن – عدد الموظفين في السنة ن1 / –عدد الموظفين في السنة ن1.

الجدول (16) معدل التأطير

السنوات	2018	2019	2020
معدل التأطير	%1,73	%-13,67	-7,92%

المصدر: من اعداد الطالبين.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل التوظيف في انخفاض مستمر وهدا راجع لخفض تكاليف المؤسسة.

المطلب الثاني: النموذج المقترح لبطاقة الأداء المتوازن.

من خلال إجراء هذه الدراسة في المؤسسة الجزائرية للجلود اتضح أن هذه المؤسسة تعتمد على إعطاء وزن و أهمية لكل مؤشر من المؤشرات المذكورة سالفا و تحديد الهدف المراد تحقيقه من كل مؤشر لكي يتم تحديد النتيجة النهائية على هذا الأساس و الوصول إلى ما إذا كانت المؤسسة تحقق نتائج جيدة أم لا و بناءا على هذا سنقوم بعرض مختلف أوزان هذه المؤشرات و الأهداف المرجوة و هذا من أجل الوصول إلى وضع نموذج مقترح لبطاقة أداء متوازن خاص بالمؤسسة.

❖تحديد أوزان أبعاد بطاقة الأداء المتوازن:

ويتم تحديد هذه الأوزان ناءا على الاستراتيجية التي تتبناها المؤسسة ورؤيتها إلى كل مؤشر من أبعاد البطاقة كما يلي:

1. البعد المالي: لذلك فإن هذا البعد يحظى بأهمية كبيرة لجميع المؤسسات لسيما الصناعية منها ومن هنا وحسب الإدارة العليا تقرر إعطاء الوزن 40% لهذا البعد وقد تم توزيعه كما يلي:

• معدل دوران االصول15%

المردودية المالية: 15%

• نسبة السيولة10%

2. بعد العملاء: من ناحية هذا البعد فالمؤسسة تسعى وكغيرها من المؤسسات أن تحصل على أعلى قدر ممكن من حصة السوق وذلك من جلب أكبر قدر ممكن من العملاء لتنمية مبيعاتها ولهذا فقد قررت الإدارة أن تعطي هذا البعد الوزن: 25% موزع على النحو التالي:

• حجم المبيعات : 10%

• عدد العملاء : 15%

3. بعد العمليات الداخلية: فيما يخص هذا البعد فإن كل مؤسسة دائما إلى تحسين إنتاجيتها وإيصالها إلى أقصى حد ممكن قصد تلبية طلبات جميع عملائها وإرضائهم وبالتالي الاحتفاظ بهم ومن ثم تنمية أرباح المؤسسة لذلك تقرر إعطاء هذا البعد الوزن: 15% موزع كالتالي :

• تحسين الإنتاجية 15%.

4. بعد التعلم والنمو: دائما ما تسعى كل مؤسسة إلى تطوير مواردها البشرية وتكوينها ألنها العامل الأساسي والمحرك الرئيسي لها لدى تعطي المؤسسة أهمية كبيرة لعملية توظيف كفاءات عالية والعمل دائما على تطويرها لمواكبة مختلف التطورات التكنولوجية .ولهذا فقد تقرر منح هذا البعد الوزن: 20% موزع كما يلي:

• معدل التأطير : 15%

• معدل التوظيف : 5%

من خلال هذا يمكن حساب النتيجة النهائية وذلك من خلال الأوزان الموضوعة والأهداف والنتائج المنجزة فعال وذلك وفقا للعالقة التالية:

النتيجة النهائية = (وزن القياس × المنجز فعال) /الهدف

الجدول (17) نموذج بطاقة الأداء المتوازن

الابعاد	المقاييس	الوزن	الهدف	النتائج			النتائج النهائية		
				2018	2019	2020	2018	2019	2020
البعد المالي	معدل دوران الأصول المردودية المالية نسبة السيولة	%15 %15 %10	%40 %50 30%	%30,5 %-11,25 %23,1	%20,9 %-0,73 %19,7	%13,6 %-7,93 %13	%11,43 %-3.73 %7,7	%7,83 %-0,21 %6,56	%5,1 %-2,39 %4,33
1	اداء البعد المالي	%40	-	-	-	-	%15,76	%14,18	%7,04
بعد العملاء	حجم المبيعات عدد العملاء	%10 %15	%55 %65	%23,49 %6,25	%13,87 %-14,29	%-25,70 %-33,33	%4,27 %1,44	%2,52 %-3,29	%-4,67 %-7,89
2	أداء بعد العملاء	%25					%5,71	%-0,77	%-12,63
بعد العمليات الداخلية	التحسين في الإنتاجية	%15	%55	%9,13	%12,72	%50	%2,49	%3,46	13,63%
3	أداء بعد العمليات الداخلية.	%15					%2,49	%3,46	13,63%
عد التعلم والنمو	معدل التأطير معدل التوظيف	%15 %5	%75 %35	%7,52 %1,73	%10,89 %-13,67	%11,96 %-7,92	%1,50 %0,24	%2,17 %-1,95	%2,39 %-1,13
4	داء بعد التعلم و النمو.	%20					%1,74	%0,22	%1,26
الأداء الكلي		%100					%25,7	%17,71	%9,57

المصدر: من اعداد الطالبين

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على المؤسسة

من خلال بطاقة الأداء المتوازن للمؤسسة الثافنة العامرية المتمثلة في جدول رقم (16) يتبين لنا هذه الأخيرة قد حققت نتائج مالية مقبولة وذلك بالنضر لأدائها على مستوى البعد المالي ولكن فيما يتعلق بالأبعاد الأخرى فقد كان أداء المؤسسة منخفض مقارنة بالأداء المالي، ومن اجل فهم أوسع لمختلف النتائج التي التوصل اليها بالتطبيق بطاقة الأداء المتوازن على المؤسسة يجدر بنا تحليل ومناقشة نتائج كل بعد على حدا.

1. تحليل نتائج البعد المالي: تظهر مؤشرات البعد المالي ان المؤسسة قد حققت سنة 2018 أداء ماليا منخفضا حيث لم تتعدى النتائج المنجزة كل توقعات المؤسسة ولم تستطع المؤسسة تحقيق أهدافها، يوضح الجدول الموالي مقارنة النتائج المتوقعة بالنتائج النهائية ضمن هذا البعد خلال ما بين (2018-2019-2020):

الجدول (18) البعد المالي

النتائج المتوقعة	النتائج النهائية			مجموع
البعد المالي	2018	2019	2020	
40	15,76	14,18	7,04	37=

المصدر: من اعداد الطالبين.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق ان المؤسسة ان خلال السنوات الثلاث حققت نسبة **(37)** حيث اقتربت من النتيجة المتوقعة **(40)**ولم تحقق النتيجة المتوقعة، وبذلك يكممنا القول بان الأداء المالي للمؤسسة مقبول نوع ما حيث انها اقتربت من تحقيق الهدف وهو الامر الذي يترجمه المسيرون بسلامة السياسة المالية المتبعة فهذه السنوات, و يمكن القول انه من برغم من ان المؤسسة تستخدم في تقيمها للأداء النسب المالية التي تشمل بعدا من هذه المؤشرات ذات الأهمية المعتبرة كمعدل دوران الأصول و المردودية المالية و نسبة السيولة و التي تعطي فعالية اكبر فقياس الأداء المالي.

2. تحليل نتائج بعد العملاء: على عكس الجانب المالي أين حققت المؤسسة أداءا مقبولا، فقد كان أداء المؤسسة منخفضا جدا فيما يتعلق ببعد العملاء حيث لم تتكن المؤسسة من بلوغ المستوى المرغوب فيه.

الجدول (19) بعد العملاء

النتائج المتوقعة	النتائج النهائية			مجموع
	2018	2019	2020	
البعد العملاء				
25	5,71	-0,77	-12,63	-7,70

المصدر: من اعداد الطالبين.

بين لنا من خلال الجدول السابق ان المؤسسة ان خلال السنوات الثلاث حققت نسبة **(-7,70)** أي ان نسبة كانت بعيدة كل البعد من النتيجة المتوقعة 25 وكان هذا الانخفاض في العملاء نتيجة لتهميشهم من طرف المؤسسة، وبذلك يمكن القول ان سياسة المتبعة من طرف المؤسسة محل الدراسة فيما يتعلق بالعملاء لم تعد سليمة، فتركيز المؤسسة على متعامل واحد يتنافى مع استراتيجية التنويع التي تتبعها المؤسسة إضافة الى ذلك فان هذا التركيز سيؤدي بالضرورة الى تلاشي حصتها السوقية مع مرور الزمن وهو ما قد يهدد بقاءها على مدى البعيد.

3. تحليل نتائج بعد العمليات الداخلية: تظهر بطاقة الأداء المتوازن ان المؤسسة قد حققت سنة 2020 أداءا جيدا على مستوى بعد العمليات الداخلية وهو ما يعود بدرجة الكبيرة الى ارتفاع الملحوظ في معدل إنتاجية العاملين والذي يعد من اهم المؤشرات للحكم على كفاءة العمليات التشغيلية في المؤسسات، ويوضح الجدول التالي نتائج بعد العمليات الداخلية.

الجدول (20) بعد العمليات الداخلية

النتائج المتوقعة	النتائج النهائية			مجموع
البعد العمليات الداخلية	2018	2019	2020	
15	2,49	3,46	13,63	19,58

المصدر: من اعداد الطالبين.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق ان نسبة بعد العمليات الداخلية قد شهد في سنة 2020 تحسنا وارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت هذه النسبة من 2,49 سنة 2018 الى 13,63 سنة 2020 أي بمعدل نمو جيد، ان تحليل مؤشرات بعد العمليات الداخلية يظهر ان أداء المؤسسة على مستوى هذا البعد جيد بشكل عام وبذلك يمكن القول ان تقيم أداء المؤسسة على مستوى هذا البعد قد اثبت فعاليته باعتباره يؤثر على الأداء في كل من بعد العملاء والبعد المالي.

4. **تحليل نتائج بعد التعلم والنمو**: تظهر بطاقة الأداء المتوازن ان أداء المؤسسة محل الدراسة على مستوى بعد التعلم والنمو كان أضعف مقارنة بالأداء على مستوى الابعاد الأخرى حيث تشير هذه النسبة تشير الى عجز المؤسسة في بلوغ أهدافها، ويوضح الجدول الموالي نتائج بعد التعلم والنمو.

الجدول (21) بعد التعلم النمو

النتائج المتوقعة	النتائج النهائية			مجموع
البعد التعلم والنمو	2018	2019	2020	
20	1,74	0,22	1,26	3,22

المصدر: من اعداد الطالبين.

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة بعد التعلم والنمو كانت منخفضة خلال سنوات الدراسة وهذا راجع الى عدم اهتمام المؤسسة التأطير والتوظيف، وباعتبار ان بعد التعلم والنمو يعد نقطة الارتكاز وأساس الذي تبنى عليه بطاقة الأداء المتوازن فينبغي تحسين كل مؤشر كمعدل التأطير ومعدل التوظيف للحصول على نتائج أفضل.

خلاصة الفصل:

في الفصل الثاني ومن خلال دراستنا للوضعية المالية وتشخيصها للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي سمح لنا في مرة الأولى لاكتشاف المؤسسة الثافنة ثم بعدها قمنا بحساب مختلف النسب ومؤشرات المالية وبطاقة الأداء المتوازن مما سمح لنا بمعرفة الواقع الذي تعيشه مؤسسة الثافنة فيما يتعلق بالوضعية المالية للمؤسسة.

لقد حاولنا في هذا الفصل اسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري من دراسة على واقع المؤسسة الاقتصادية ثافنة، ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على تلك المؤسسة، ومن تحليل المعلومات عن طريق أدوات التحليل المالي ومؤشرات التوازن المالي التي تم حصول عليها باعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

خـــاتمة
عـــامة

يُعتبر التدقيق المالي أمرًا ضروريًا، حيث يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة. لقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في معرفة أداء المؤسسة، والتي تتعلق بالجانب المالي، ألا وهي التحليل المالي. يُعد التحليل المالي الأداة التي يستطيع من خلالها المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة وتحسين الوضع المالي للمؤسسة، وبالتالي الأداء الكلي لها. يفترض أن تكون المؤسسات الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي الدوري لمراقبة أدائها المالي بكفاءة وفعالية، حتى تتمكن من البقاء والاستمرار.

وقد تم خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي ، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لمعرفة أداء المؤسسة، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة كون أداء المؤسسة ناتج عن تركيبة من الأنشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد (اجتماعية، اقتصادية، قانونية...)، إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات، لأن عملية التحليل المالي يسعى من خلالها المقيم للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية، انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقة.

النتائج المستخلصة من الدراسة:

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة الثافنة خلال الفترة الممتدة من (2018-2019-2020):

- ✓ نلاحظ ان راس المال العمل موجب أي تحقيق توازن المالي وهذا يدل على ان الأموال الدائمة مولت كليا الأصول الثابتة.
- ✓ نلاحظ ان احتياج راس العامل الدائم موجب عبر سنوات الدراسة وهذا يفسر عدم وجود موارد كافية لتنشيط دورة الاستغلال.
- ✓ نلاحظ ان الخزينة موجبة خلال سنتي الدراسة (2018-2019) أي ما يدل على ان المؤسسة كانت في وضعية مالية جيدة اما في سنة (2020) فكانت الخزينة سالبة أي كان هناك عجز في هذه السنة.

- ✓ نلاحظ ان نسب السيولة جيدة وهذا يدل على ان المؤسسة تحتفظ بسيولة معتبرة.
- ✓ نلاحظ نسب التمويل جيدة خلال سنوات الدراسة فالمؤسسة تحقق توازن ماليا.
- ✓ نلاحظ نسبة استقلالية المالية جيدة وهذا يدل على ان المؤسسة مستقلة ماليا.

اختبار فرضيات:

من خلال الفصل النظري وفصل دراسة الحالة لهذا البحث وعلى ضوء تحليل نتائجه المتوصل اليها، يمكننا الإجابة عن إشكالية البحث المطروحة والمتمثلة فيما مدى أهمية التدقيق المالي في تقيم وضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وذلك بالإجابة عن تساؤلات الفرعية للموضوع البحث من خلال اختبار الفرضيات الاتية:

1. الفرضية الأولى:

كان نص هذه الفرضية ب: تسمح أساليب وأدوات التدقيق المالي من تشخيص وتقيم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك بحسب المعلومات المتوفرة في عملية التحليل، قد ثم التأكد من **صحة الفرضية الأولى،** حيث ان التدقيق المالي مجموعة من أساليب وأدوات يستخدمها المدقق المالي ويطبقها على مجموعة من البيانات ومعلومات المالية والمحاسبية والتي من أهمها القوائم المالية، وبعد هذا يشرع هذا المدقق بدوره بتشخيص الوضعية المالية لهذه المؤسسة.

2. الفرضية الثانية:

نصت هذه الفرضية: بان عملية التحليل المالي بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وبطاقة الأداء المتوازن تظهر الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة، وكذا اكتشاف الاختلالات المالية الحاصلة لها من خلال تقيم الأداء و توازن المالي، و قد تم اتباث **صحة هذه الفرضية** من خلال الفصل الثاني و الذي تضمن اجراء الدراسة التطبيقية و ميدانية على مؤسسة ثافنة و خلال مدة ثلاث سنوات, و ذلك بأسقاط و تطبيق أساليب و أدوات التدقيق المالي و طرق المعالجة النظرية على تقارير المالية للمؤسسة, و ذلك في حدود المعطيات التي ثم جمعها و الحصول عليها من اجل التعرف بشكل ميداني على مدى مساهمة أدوات و أساليب التحليل المالي في تقيم الأداء المالي للمؤسسة و من بين هذه النسب و المؤشرات نذكر على سبيل المثال: نسب المالية (نسب السيولة–نسب النشاط– نسب التمويل)بالإضافة الى العديد من المؤشرات لقياس و تقيم ابعاد أخرى من الأداء المالي لاكتشاف أي نقاط ضعف في هذا الجانب, كما تم تعرض لتحليل التوازنات المالية مثل راس المال العامل , احتياجات في راس مال العامل , الخزينة الصافية.

وتوصيات ومقترحات عامة:

من خلال الفصل النظري للدراسة استخلصنا مجموعة من توصيات والمقترحات التي نراها مهمة وهي كلاتي:

- ✓ العمل على زيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية من خلال بعض البنود الإضافية وفق أهميتها النسبية مثل تركيبة رقم الاعمال، أصناف المخزونات، الأصول والديون...
- ✓ ضرورة اعداد برامج لمقارنة نتائج الأداء الفعلي بالأداء الواجب تحقيقه.
- ✓ يعتبر نجاح المؤسسات الاقتصادية في مجال التسيير المالي في هذه الظروف الصعبة مرهون بتحسين أدائها المالي عبر كافة المستويات.

توصيات خاصة بمؤسسة ثافنة:

من خلال الفصل التطبيقي للدراسة استخلصنا توصيات والمقترحات الاتية:

- ✓ نقترح بأهمية التحليل المالي والمعلومات المالية لما لها من أهمية في تحسين أداء المؤسسة، التقليل من الاحتفاظ بالسيولة لذا ننصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم الأعمال لهذه المؤسسة.
- ✓ تدريب متخذي القرارات الإدارية في مجال التحليل المالي وعقد دورات في مجال مما يساهم في زيادة قدرة متخذي القرار على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي وبذلك زيادة أداء المؤسسة وتحسينها.
- ✓ استخدام بطاقة الأداء المتوازن من اجل تحسين الجوانب المؤسسة وتحقيق أهدافها.

آفاق البحث:

من خلال دراستنا لأهمية التدقيق المالي في دراسة حالة المالية للمؤسسة وبعد استخلصنا للنتائج المذكورة أعلاه لزالت هناك بعد النقاط يمكن التطرق لها في الدراسات اللاحقة ونقترح ما يلي:

- ماهي الأدوات أكثر استخداما في التدقيق المالي عند عملية اتخاذ القرار؟
- ماهي عواقب المترتبة عن غياب التدقيق المالي في المؤسسة؟

المصادر
و المراجع

المراجع باللغة العربية :

1. أبو الفتوح على فضاله، **المراجعة العامة**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة,1995.

2. أحمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع– عمان، الطبعة الأولى.

3. الاطروحات ورسائل الجامعية:

4. أمحد حلمي مجعة، **مدخل الى تدقيق الحديث**، دار الصفاء للنشر ك التوزيع، عمان، الأردن، طبعة 2 ,2005.

5. أمني السيد أمحد لطفي، **دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

6. بلال حلف السكرانة، **التخطيط الاستراتيجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، سنة2009.

7. جعفري أسماء، العايب عبد الرحمن، **تأصيل نظري أثر التدقيق المتكامل على تحسين الأداء الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة وحدة البحث تنمية الموارد البشرية، المجلد 8، العدد 02، ديسمبر 2017 جامعة سطيف الجزائر.

8. حفصي رشيد، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة2011/2010.

9. خالد أمني، **علم تدقيق الحسابات**، الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد، عمان 2012.

10. خالد امين عبد الله، **التدقيق والرقابة في لبنوك**، دار وائل، الطبعة السادسة، عمان، الأردن.

11. رزق أبو الزيد الشحنة، **تدقيق الحسابات "مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية"**، دار وائل للنشر، الأردن.

12. رقية غزال، **أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2015/2014.

13. سامي محمد الوقاد، **من كتاب تدقيق الحسابات.**

14. سحر طلال إبراهيم، **تقويم أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن**، دراسة تطبيقية في شركة زين السعودية للاتصالات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد الخامس والثلاثون.

15. سليم عماري، **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات**، رسالة مقدمة الاستكمال درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط 2010-2011.

16. صالح ربيعة، **المراجعة الداخلية بني النظرية والتطبيق**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، منشور، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر،2004.

17. عبد الباقي بضياف، **تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة2013-2014.

18. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **بطاقة الأداء المتوازن: المدخل المعاصر لقياس الأداء الاستراتيجي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ،2009 الطبعة الأولى.

19. عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافريي، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

20. عبد الفتاح محمد الصحن، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية**، الطبعة الخامسة، دار وائل، الأردن , 2015.

21. عجيلة حنان، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة2014/2013.

22. غسان المطارنة فالح، **مدخل لتدقيق الحسابات المعاصر**، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2014.

23. القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29_06_2010المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42الصادر بتاريخ 11_07_2010,الجزائر.

24. قوانين والتشريعات

25. كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث للنشر، إلسكندرية،2009.

26. مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد:04,العدد02,أكتوبر 2021 , جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

27. محمد سمير الصبان، شريفة على حسن، **أسس المراجعة الأسس العلمية والعملية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2004.

28. محمد سمير الصبان، محمد الفيومي محمد، **المراجعة بين التنظير والتطبيق**، الدار الجامعية سنة 1999.

29. محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2004/2003.

30. محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

31. محمود رأفت سالمة، كلبونة احمد يوسف، زريقات عمر محمد، **علم تدقيق الحسابات النظري**، دار المسيرة، عمان.

32. ناصر دادي عدون، **محاسبة تحليلية**، طبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، سنة1994ص8.

33. ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة مدخل تحليلي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، عمان، سنة2009.

34. نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2005.

35. هادي تيمي، **مدخل من الناحية النظرية والعلمية**، الطبعة 3دار النشر الأردن 2006.

36. هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى**، دار الفكر للطباعة، عمان، سنة2000.

37. وليم توماس، ادرسون هنكي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،1989.

الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق (1) ميزانية الأصول لسنة 2018

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		275 000,00	194 016,38	80 983,62	5 531 777,12
Immobilisations corporelles					
Terrains		103 557 800,00		103 557 800,00	98 172 000,00
Bâtiments		183 808 339,82	179 991 801,05	3 816 538,77	3 816 538,77
Autres immobilisations corporelles		381 375 940,55	150 188 481,11	231 187 459,44	244 391 962,99
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		605 955,93		605 955,93	1 062 397,10
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 712 820,00		1 712 820,00	11 653 000,00
Impôts différés actif		608 280,79		608 280,79	6 011 555,45
TOTAL ACTIF NON COURANT		**671 944 137,09**	**330 374 298,54**	**341 569 838,55**	**370 639 231,43**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		185 347 627,34	28 512 029,54	156 835 597,80	99 151 986,96
Créances et emplois assimilés					
Clients		244 898 839,99	20 159 120,59	224 739 719,40	212 127 171,01
Autres débiteurs		2 231 219,71	45 546,35	2 185 673,36	3 318 400,42
Impôts et assimilés					4 923 075,92
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		9 602 056,40		9 602 056,40	19 980 423,73
TOTAL ACTIF COURANT		**442 079 743,44**	**48 716 696,48**	**393 363 046,96**	**339 501 058,04**
TOTAL GENERAL ACTIF		**1 114 023 880,53**	**379 090 995,02**	**734 932 885,51**	**710 140 289,47**

الملحق (2) ميزانية الخصوم لسنة 2018

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-13 005 878,63	-53 807 722,09
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Comptes de liaison		128 541 477,70	140 528 233,97
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**115 535 599,07**	**86 720 511,88**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		440 382 207,84	472 124 139,87
Impôts (différés et provisionnés)			1 647 371,38
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		9 374 547,73	9 489 515,53
TOTAL II		**449 756 755,57**	**483 261 026,78**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		144 771 260,50	116 544 124,77
Impôts		274 341,00	24 386,00
Autres dettes		24 592 773,75	23 576 447,83
Trésorerie passif		2 155,62	13 792,21
TOTAL III		**169 640 530,87**	**140 158 750,81**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**734 932 885,51**	**710 140 289,47**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق (3) جدول حسابات النتائج 2018

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2018	2017
Ventes et produits annexes		210 664 392,00	229 180 418,75
Variation stocks produits finis et en cours		52 553 126,94	-16 037 385,88
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**263 217 518,94**	**213 143 032,87**
Achats consommés		-207 651 987,77	-159 545 741,59
Services extérieurs et autres consommations		-6 316 745,58	-8 472 654,78
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-213 968 733,35**	**-168 018 396,37**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**49 248 785,59**	**45 124 636,50**
Charges de personnel		-47 159 658,51	-53 173 951,47
Impôts, taxes et versements assimilés		-967 593,12	-465 964,82
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**1 121 533,96**	**-8 515 279,79**
Autres produits opérationnels		2 367 192,54	12 393 136,90
Autres charges opérationnelles		-1 208 801,75	-2 016 330,91
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-15 242 703,22	-66 060 602,89
Reprise sur pertes de valeur et provisions		8 652 773,38	13 618 255,67
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-4 310 005,09**	**-50 580 821,02**
Produits financiers		33 449,19	
Charges financières		-4 973 419,45	-3 783 783,95
VI-RESULTAT FINANCIER		**-4 939 970,26**	**-3 783 783,95**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-9 249 975,35**	**-54 364 604,97**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-3 755 903,28	556 882,88
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**274 270 934,05**	**239 154 425,44**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-287 276 812,68**	**-292 962 147,53**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-13 005 878,63**	**-53 807 722,09**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-13 005 878,63**	**-53 807 722,09**

الملحق (4) ميزانية الأصول 2019

ACTIF	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	275 000	247 903	27 096	80 983
Immobilisations corporelles				
Terrains	392 688 000		392 688 000	103 557 800
Bâtiments	183 808 339	183 808 339		3 816 538
Autres immobilisations corporelles	362 424 632	138 987 698	223 436 934	231 187 469
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	666 405		666 405	605 955
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	1 639 820		1 639 820	1 712 820
Impôts différés actif	2 854 769		2 854 769	608 280
TOTAL ACTIF NON COURANT	**944 356 967**	**323 043 942**	**621 313 025**	**341 569 838**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	181 185 731	2 127 653	179 058 078	156 835 597
Créances et emplois assimilés				
Clients	241 427 737	26 809 725	214 618 012	224 739 719
Autres débiteurs	1 650 393	12 546	1 637 847	2 185 673
Impôts et assimilés	1 132 930		1 132 930	
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	8 721 533		8 721 533	9 602 056
TOTAL ACTIF COURANT	**434 118 326**	**28 949 925**	**405 168 400**	**393 363 046**
TOTAL GENERAL ACTIF	**1 378 475 293**	**351 993 867**	**1 026 481 426**	**734 932 885**

الملحق (5) ميزانية الخصوم 2019

Exercice clos le 31/12/19

BILAN (PASSIF)

	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation	289 130 200	
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	(-29 511 195)	(-13 005 878)
Autres capitaux propores - Report à nouveau		
Comptes de liaison	144 611 469	128 541 477
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	404 230 473	115 535 599
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	408 168 713	440 382 207
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	9 394 584	9 374 547
TOTAL II	417 563 297	449 756 755
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	158 460 025	144 771 260
Impôts	18 920 643	274 341
Autres dettes	27 304 120	24 592 773
Trésorerie passif	2 866	2 155
TOTAL III	204 687 655	169 640 530
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	1 026 481 426	734 932 885

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق (6) جدول حساب النتائج 2019

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2019		2018	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					181 500
Production vendue	Produits fabriqués		249 637 965		209 261 072
	Prestations de services		29 700		1 221 820
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			249 667 665		210 664 392
Production stockée ou déstockée			50 071 954		52 553 126
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			299 739 619		263 217 518
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		227 142 901		197 358 617	
Autres approvisionnements		4 434 445		4 196 431	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		5 299 385		6 096 939	
Rabais: remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	223 750		2 350 700	
	Entretien, réparations et maintenance	548 050		289 760	
	Primes d'assurances	1 078 899		1 282 261	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	656 630		324 023	
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions	2 040 174		1 490 573	
Autres services		2 798 057		579 428	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		244 222 295		213 968 733	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			55 517 324		49 248 785
Charges de personnel		51 685 220		47 159 658	

../.. la suite sur la page suivante

الملحق (7) ميزانية الأصول 2020

ACED SPA ELAMRIA

EXERCICE: 01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2019
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou né					
Immobilisations incorporelles		354 400,00	242 306,67	112 093,33	27 096,12
Immobilisations corporelles					
Terrains		392 688 000,00		392 688 000,00	392 688 000,00
Bâtiments		183 808 339,82	183 808 339,82		
Autres immobilisations corporelles		363 779 233,36	142 556 017,25	221 223 216,11	223 436 934,08
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		666 405,93		666 405,93	666 405,93
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 639 820,00		1 639 820,00	1 639 820,00
Impôts différés actif		2 944 665,39		2 944 665,39	2 854 769,46
TOTAL ACTIF NON COURANT		**945 880 864,50**	**326 606 663,74**	**619 274 200,76**	**621 313 025,59**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		231 895 302,44	19 194 493,45	212 700 808,99	179 058 078,12
Créances et emplois assimilés					
Clients		168 807 803,49	35 799 599,34	133 008 204,15	214 618 012,15
Autres débiteurs		2 026 881,69		2 026 881,69	1 637 847,11
Impôts et assimilés					1 132 930,27
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courant					
Trésorerie		4 625 098,44		4 625 098,44	8 721 533,15
TOTAL ACTIF COURANT		**407 355 086,06**	**54 994 092,79**	**352 360 993,27**	**405 168 400,80**
TOTAL GENERAL ACTIF		**1 353 235 950,56**	**381 600 756,53**	**971 635 194,03**	**1 026 481 426,39**

الملحق (8) ميزانية الخصوم2020

ACED SPA ELAMRIA

EXERCICE: 01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation		289 130 200,00	289 130 200,00
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-29 069 456,90	-29 511 195,49
Autres capitaux propores - Report à nouveau		8 562 280,36	
Comptes de liaison		95 481 682,72	144 611 469,01
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**364 104 706,18**	**404 230 473,52**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		325 584 011,02	408 168 713,14
Impôts (différés et provisionnés)		2 666 385,55	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		10 281 675,96	9 394 584,03
TOTAL II		**338 532 072,53**	**417 563 297,17**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		129 206 413,15	158 460 025,43
Impôts		11 197 581,99	18 920 643,82
Autres dettes		35 879 223,37	27 304 120,23
Trésorerie passif		92 715 196,81	2 866,22
TOTAL III		**268 998 415,32**	**204 687 655,70**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**971 635 194,03**	**1 026 481 426,39**

الملحق (9) جدول حساب النتائج 2020

ACED SPA ELAMRIA

EXERCICE: 01/01/20 AU 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2020	2019
Ventes et produits annexes		190 383 505,75	249 667 665,25
Variation stocks produits finis et en cours		32 293 989,09	50 071 954,12
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**222 677 494,84**	**299 739 619,37**
Achats consommés		-134 538 302,74	-236 876 733,01
Services extérieurs et autres consommations		-4 865 348,87	-7 345 562,01
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-139 403 651,61**	**-244 222 295,02**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (		**83 273 843,23**	**55 517 324,35**
Charges de personnel		-54 176 125,36	-51 685 220,38
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 513 106,38	-1 951 688,08
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**27 584 611,49**	**1 880 415,89**
Autres produits opérationnels		120 628,81	4 250 127,98
Autres charges opérationnelles		-4 579 544,25	-30 300 395,60
Dotations aux amortissements, provisions et p		-43 476 121,12	-34 476 868,45
Reprise sur pertes de valeur et provisions		4 302 667,74	34 494 071,90
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-16 047 757,33**	**-24 152 648,28**
Produits financiers		131 532,35	7 882,79
Charges financières		-12 585 178,43	-7 612 918,67
VI-RESULTAT FINANCIER		**-12 453 646,08**	**-7 605 035,88**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT		**-28 501 403,41**	**-31 757 684,16**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordi		-568 053,49	2 246 488,67
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES (		**227 232 323,74**	**338 491 702,04**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES C		**-256 301 780,64**	**-368 002 897,53**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORD		**-29 069 456,90**	**-29 511 195,49**
Eléments extraordinaires (produits) (à précise			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-29 069 456,90**	**-29 511 195,49**